الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع: ...../2022

فرع: علوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الإمارات ـ الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي"

إعـداد الطالبان:
- زقراري ياسر.
- بوالهوشات صهيب

تحت إشراف:
مشري فريد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

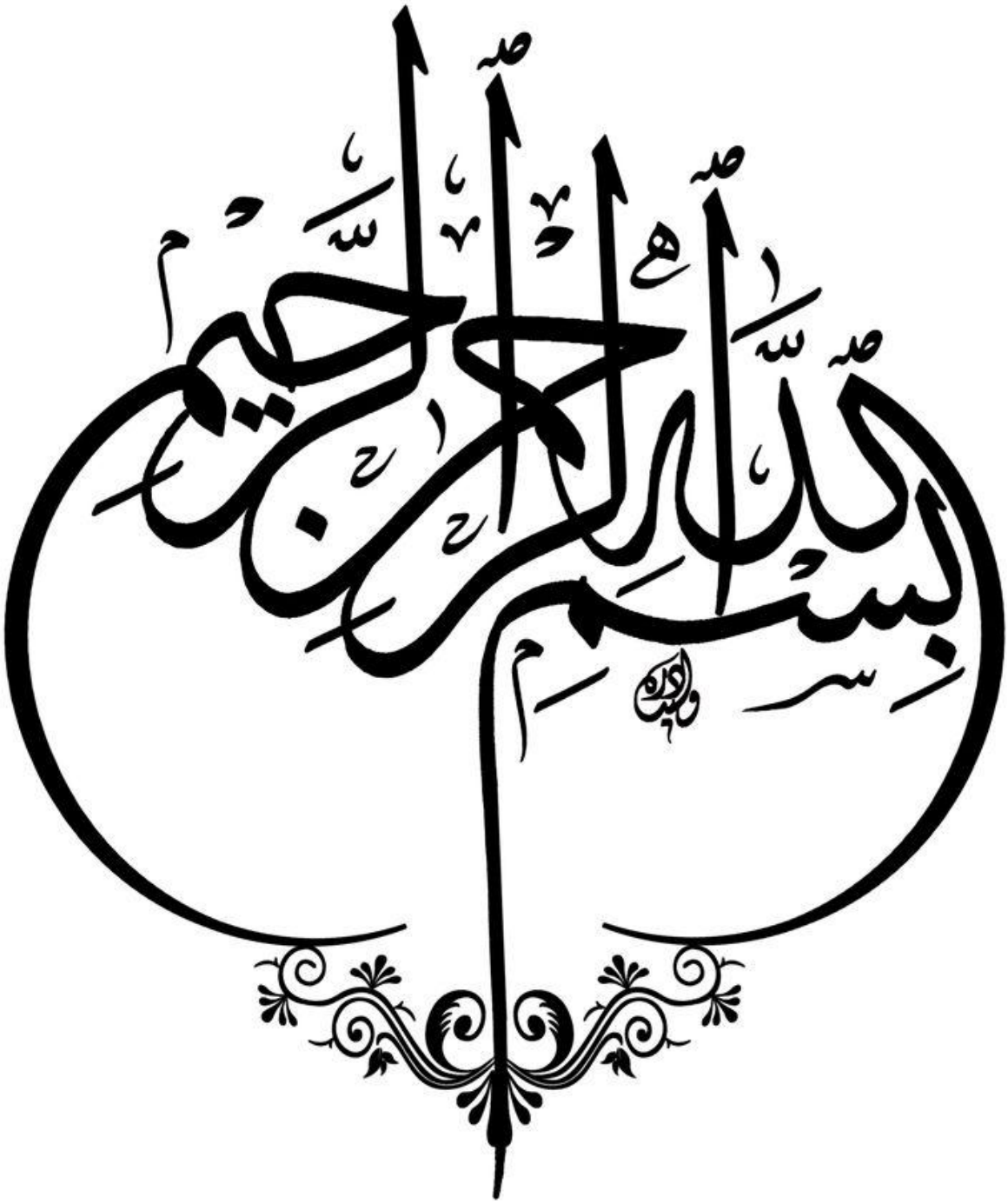
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعهما في كلمات ...تتبعثر الأحرف وعبثا أن نحاول تجميعهما في سطور ...سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لها في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصورا تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا...فواجب علينا شكرهم

ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة...

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل...

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا ...

وأخص بذكر الأستاذ الفاضل والكريم" مشري فريد " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

سدد الله خطاه وحفضه من كل سوء

وإلى كل من مد يد العون من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد الكريم، وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد:

اول من يحمد ويشكر هو الله الواحد الاحد الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الثمين ، والهمنا الصبر لاجتياز كل هذه السنوات.

اهدي ثمرة جهدي الى من كانا سببا في وجودي، وساندوا خطاي، وساروا بي نحو النجاح، الى هديتي من الله: أمي وأبي، عسى ان يكون هذا العمل صدقة جارية عني وعنكما.

الى القلوب التي لن تتكرر، الى السند والامان، الى اليد التي امسك بها عند ضعفي، الى عضدي وعزوتي: اخوتي حفظكم الله ورعاكم

الى كل العائلة الكريمة، والى كل الاصدقاء الاوفياء ولمن ساعدوني وكانوا دائما بجانبي.

الى مؤطر هذا العمل" فريد مشري " له خالص الشكر والتقدير والاحترام لإرشادنا وتوجيهنا اقدر كل جهودك الكبيرة في مختلف الاوقات، جعلها الله في ميزان حسناتك.

الى من كان سببا في وصولي لهذه المرحلة وكانت له يد معونة من بعيد او من قريب.

"الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ وَتَنْقَضِي الْحَاجَاتُ، وَتَأْتِي الْخَيْرَاتُ وَتَزُولُ الْعَقَبَاتُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ دَائِمًا وَأَبَدًا"

إهداء

الحمد لله الذي اعاننا واكرمنا بالتقوى، جئت ابحث عن كلمة توفي حق اناس اعطوني الحياة و الامل، الدفع و القوة، الى اناس كانوا السر في وجودي

الى سندي في الحياة ابي

الى جنتي ونبع الحنان امي

الى من تقاسمن معي حنان قرتا عيني اخواتي

الى اصدقائي ورفقاء دربي كل باسمه

الى من عاشوا وتقاسموا معي الحياة الجامعية بحلوها ومرها

الى كل زملائي وزميلاتي في جامعة ميلة بصفة عامة ومعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

بصفة خاصة

الى كال من ساعدني في انجاز هذا البحث سواء من قريب او من بعيد

واخص بالذكر استاذي " فريد مشري "

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة، وذلك بإستخدام اخر البيانات الإحصائية التي تبين تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر والامارات، وإستخدام مؤشرات الشمول المالي في كلا البلدين لمعرفة نسب تحقيقه فيهما، مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف الزمني للإحصائيات في الجزائر والامارات العربية المتحدة.

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى ان وسائل الدفع الإلكتروني عامل رئيسي في تحقيق الشمول المالي، كما توصلنا ان الجزائر تتميز بالتأخر النسبي في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني هذا ما نتج عنه نسب ضعيفة في تحقيق الشمول المالي، عكس نظيرتها الإمارات التي تعتبر انها تجاوزت مرحلة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني إلى إستخدام وسائل الدفع الرقمي، هذا الذي جعلها تحقق نسب مرتفعة في الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الإلكتروني، وسائل الدفع الرقمي، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الجزائر، الإمارات.

Abstract:
This study aims to show the role and importance of e-payment methods in achieving inclusion in both Algeria and the UAE, using the most recent statistical data that show the development of e-payment methods in Algeria and the UAE, and using indicators of financial inclusion in both countries to know the percentages of its achievement in both of them, Taking into account the time difference of statistics in Algeria and the United Arab Emirates.
In this study, we concluded that e-payment methods are a major factor in achieving financial inclusion, and we also found that Algeria is characterized by a slight delay in the use of e-payment methods. This resulted in weak percentages in achieving financial inclusion, unlike its counterpart in the UAE, which has surpassed the phase of using e-payment methods and uses digital payment methods; as a result it achieved high rates of financial inclusion.
Keywords: e-payment methods, digital payment methods, financial inclusion, Algeria, UAE

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
فهرس المحتويات	II –II
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IX-X
مقدمة	**أ – د**
الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني	
تمهيد	**2**
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني	**3**
المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني	**3**
المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني	**7**
المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني	**9**
المطلب الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها	**11**
المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	**14**
المطلب الأول: الأوراق التجارية الإلكترونية	**14**
المطلب الثاني: البطاقات البنكية والبطاقات الذكية	**15**
المطلب الثالث: النقود الإلكترونية والمحفظة المالية	**17**
المطلب الرابع: الفاتورة الإلكترونية والتحويلات المصرفية الإلكترونية	**22**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: عموميات حول الشمول المالي	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	**29**
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	**29**
المطلب الثاني: نشأة الشمول المالي وتطوره	**30**
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي	**31**
المبحث الثاني: أهداف وأهمية الشمول المالي	**34**

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي	**34**
المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي	**36**
المطلب الثالث: خصائص الشمول المالية مكوناته	**37**
المبحث الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**42**
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي	**42**
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي	**45**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر والإمارات	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر	**51**
المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر	**51**
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	**58**
المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر	**62**
المبحث الثاني: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الإمارات	**64**
المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الإمارات	**64**
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في الإمارات	**66**
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات	**72**
خلاصة الفصل	**78**
الخاتمة	**80**
قائمة المراجع	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني	5
02	مكونات الشمول المالي	39
03	مكونات الشمول المالي	41
04	أبعاد الشمول المالي	45
05	مؤشرات الشمول المالي	48
06	أعمدة بيانية تمثل تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر	56
07	تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر	57
08	أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الجزائر في سنوات 2011، 2014، 2017.	59
09	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في سنوات 2011، 2014، 2017.	60
10	تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	61
11	تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	62
12	تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الإمارات	67
13	نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية في الإمارات	68
14	تطور نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في الإمارات	69
15	تطور عدد الصرافات الألية لكل 100 ألف بالغ في الإمارات في الفترة من 2011 إلى 2019	70
16	تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الإمارات في الفترة من 2011 إلى 2019	71

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	حجم إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر من 2017 إلى 2021	53
02	حجم المعاملات بالدفع الإلكتروني في الجزائر من 2016 إلى 2021	54
03	تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر	55
04	تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر	57
05	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون مصرفية في الجزائر	58
06	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية في الجزائر	58
07	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في الجزائر	59
08	تطور عدد الصرافات الالية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	60
09	تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	61
10	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الإمارات	67
11	نسبة البالغين فوق 15 سنة الين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية في الإمارات	68
12	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في الإمارات	69
13	تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الإمارات	70
14	تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الإمارات	71
15	مقارنة بين الجزائر والإمارات في إستخدام مؤشر الحسابات المصرفية خلال سنوات 2011،2014،2017	74

16	مقارنة بين الجزائر والإمارات وفق مؤشر الإدخار خلال سنوات 2011، 2014، 2017	**74**
17	مقارنة بين الجزائر والإمارات فيما يخص نسبة البالغين فوق 15 سنة المقترضين من المؤسسات المالية خلال سنوات 2011، 2014، 2017	**75**
18	مقارنة لعدد الصرافات الآلية المتاحة في الجزائر والإمارات خلال الفترة من 2011 إلى 2019	**76**
19	مقارنة لعدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ بين الجزائر والإمارات في الفترة من 2011 إلى 2019	**76**

مقدمة

تزايد الاهتمام العالمي بنشر وتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع بما فيها فئة محدودي الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض كلفة الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع، يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر التحول الرقمي، حيث اهتمت المصارف اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية، إذ لجأت المصارف إلى الاعتماد على وسائل ونظم دفع إلكترونية حديثة أثناء رسم استراتيجيتها وذلك بفضل ما توفره هذه الوسائل من معلومات دقيقة عن الزبائن، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 ظهر مصطلح الشمول المالي، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم إستراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الإستقرار المالي، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم المالية، بالإضافة إلى تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية، ظهرت التكنولوجيا المالية والتي تعتبر من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، حيث شهدت إنتشارا وتطورا كبيرا في مختلف دول العالم، إذ عملت على تقديم مجموعة من الخدمات وهذا عن طريق تبنيها لمجموعة واسعة من التقنيات الحديثة، وسنتطرق إلى أي مدى وصلت إليه دولتا الجزائر والامارات العربية المتحدة في تحقيق الشمول المالي ودور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق ذلك.

أولا: اشكالية الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى معالجة التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة؟

تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكتروني وعلاقتها بتحقيق الشمول المالي؟

2- ما هو الشمول المالي وماهي أهم مؤشرات قياسه؟

3- هل اعتماد الجزائر والإمارات العربية المتحدة على وسائل الدفع الإلكتروني ساهم في تعزيز الشمول المالي بالشكل المرغوب فيه بهما؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة، نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: وسائل الدفع الإلكتروني لها دور في تحقيق الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية وسرعة الوصول إليها.

الفرضية الثانية: يتم قياس نسبة تحقيق الشمول المالي في الدولة بواسطة عدة مؤشرات تبين نسب نجاحه من عدمه.

الفرضية الثالثة: اعتماد الجزائر والإمارات العربية المتحدة على وسائل الدفع الإلكتروني ساهم في تحقيق نسبة عالية من الشمول المالي فيهما.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضع العصر، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه، وإبراز الدور الذي يمكن أن تساهم به وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة والجزائر خاصة.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

1- التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني المستعملة في القطاع المالي والمصرفي ودورها في تحقيق الشمول المالي.
2- تحديد أهمية الشمول المالي وأهم متطلبات تعزيزه في الجزائر، خاصة بعد أن أصبح محل إهتمام مختلف الدول والمؤسسات المالية الدولية.
3- الدور الذي ساهمت به وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

خامسا: اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فيما يلي:

1- حداثة موضوع الشمول المالي وقلة الدراسات التي ربطته بوسائل الدفع الإلكتروني .
2- مواكبة التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.

3- معرفة مستوى الشمول المالي في دولتي الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ومدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيقه.

4- . إرتباط الموضوع بمجال التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

سادسا: منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار صحة الفرضيات إعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرض إلى أساسيات الشمول المالي ومفاهيم وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها في تحقيقه، إضافة إلى تحليل واقعه في الجزائر والإمارات العربية المتحدة بإستخدام آخر البيانات المتوفرة ومدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الرفع من مستويات الشمول المالي.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: شملت فترة الدراسة السنوات من عام 2011-2021.

الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من خلال البحث حول هذا الموضوع واجهتنا صعوبة منها:

- قلة الاحصائيات حول وسائل الدفع الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة.
- نقص المعلومات والمراجع حول الشمول المالي خاصة الكتب.
- عدم وجود مؤشر لقياس دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي.

تاسعا: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع وسائل الدفع الإلكتروني والشمول المالي نذكر منها:

1- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر الدول العربية**، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد1، ماي 2022، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة.

2- فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد 6، العدد1،2020، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي وأهميته ومبادئه.

3- الرشيد بوعافية، **دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد2، العدد1، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مظاهر التطور في وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تم إختراعها خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت.

عاشرا: تقسيم الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة وإختيار الفرضيات، إرتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تتضمن ملخص عاما عن البحث، حيث يمثل الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني، يندرج تحته مبحثين: المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، في حين الفصل الثاني كان بعنوان: عموميات حول الشمول المالي، يندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول: ماهية الشمول المالي، المبحث الثاني: أهداف الشمول المالي، أما المبحث الثالث والاخير فكان بعنوان: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي، إندرج تحته مبحثين هما: المبحث الأول: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الإمارات، وفي الأخير خاتمة البحث التي تحوي النتائج والتوصيات

الفصل الأول

تمهيد:

كانت التجارة الإلكترونية حديثة النشأة من اهم الأسباب التي ادت إلى إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وكحل للمشاكل والعراقيل التي افرزتها وسائل الدفع التقليدية، مما نتج عنه تحول النقود من شكلها المادي الملموس، لتصبح تيار غير مرئي من الإلكتروني ات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الأنترنت، اذ نجد كل وسيلة تلائم خدمة أو معاملة الكترونية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب اكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة، ومن خلال هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

- **المبحث الاول:** الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني
- **المبحث الثاني:** أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني

لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الإلكترونية من الإنتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من البنوك لجلب أكبر عدد من الزبائن وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

المطلب الاول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى ماهية وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

– تمثل وسائل الدفع الإلكتروني أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني الذي تنفذ فيه المعاملات إلكترونيا، ومصطلح إلكتروني يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها، وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف المتعامل، هي: المتعامل (الدفع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع، وشبكة البطاقات.[1]

– كما تعرف وسائل الدفع الإلكتروني بأنها مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في: البطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية، والبطاقات الذكية.[2]

– وتعرف أيضا على أنها تلك الوسائل التي تسيير العمليات بها إلكترونيا، فلا وجود للحوالات ولا وجود للقطع النقدية، ويعرف البنك المركزي الأوروبي وسائل الدفع الإلكتروني بأنها: "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية".[3]

– كما تم تعريفها على أنها عبارة عن الوسيلة الإلكترونية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بينها وبين وسائل الدفع التقليدية يكمن في أن كل عملياتها تسيّر إلكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا القطع النقدية، فالدفع الإلكتروني هو: "عملية تحويل لأموال، هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة

---

[1] محمد الكيلاني، **الموسوعة التجارية (عمليات بين البنوك)**، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص44.

[2] أحمد خليلي، المعتز بالله الأخذاري، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية (حالة القرض الشعبي الجزائري)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد36، المجلد2،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص03.

[3] فؤاد الشيخ سالم، علي فلاح الزعبي، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2020، ص375.

بطريقة رقمية، أي بإستخدام أجهزة الكمبيوتر، إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".[1]

– كما تم تعريفها أيضا أنها التعامل بوحدات رقمية إلكترونية يتم إنتقالها بطريقة معينة من حساب الشخص إلى حساب الشخص الآخر، هذه الوحدات إما أن تحدد بذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق ببطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء أو الخزن بذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمه عن طريق هذا الكمبيوتر.[2]

– ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: مجموعة الأدوات والتقنيات والتحويلات الإلكترونية التي تستعملها المصارف والمؤسسات والأفراد كوسيلة للدفع مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة".

ثانيا. أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني:

بالرغم من إختلاف هذه النظم نجد أنها تحتوي على العديد من العناصر، وهي:[3]

1. المنظم أو المركز العالمي للبطاقة: هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقة وتتولى رعايتها، وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات، وهي تتولي مسؤولية المعاملات المالية المستحقة جراء إستخدامها، ويتم هذا مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% و4% من قيمة العملية، يدفعها التاجر إضافة إلى الإشتراك السنوي.

2. المصدر أو المحرر: هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة ومنها: التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات، والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة، بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة، وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه من هذه البطاقة.

3. التاجر: هو الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، ويبرم إتفاق مع صاحب البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن السلع.

---

[1] حمدي باشا رابح، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 04، المجلد 15، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص169

[2] عريوة محاد، محمد خاوي، **واقع وأنظمة الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، المجلد2، قسم العلوم الاقتصادية كلية، العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص141.

[3] أحمد خليلي، المعتز بالله لخذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

4. حامل البطاقة: هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياه لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي بإستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

الشكل رقم 1: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني

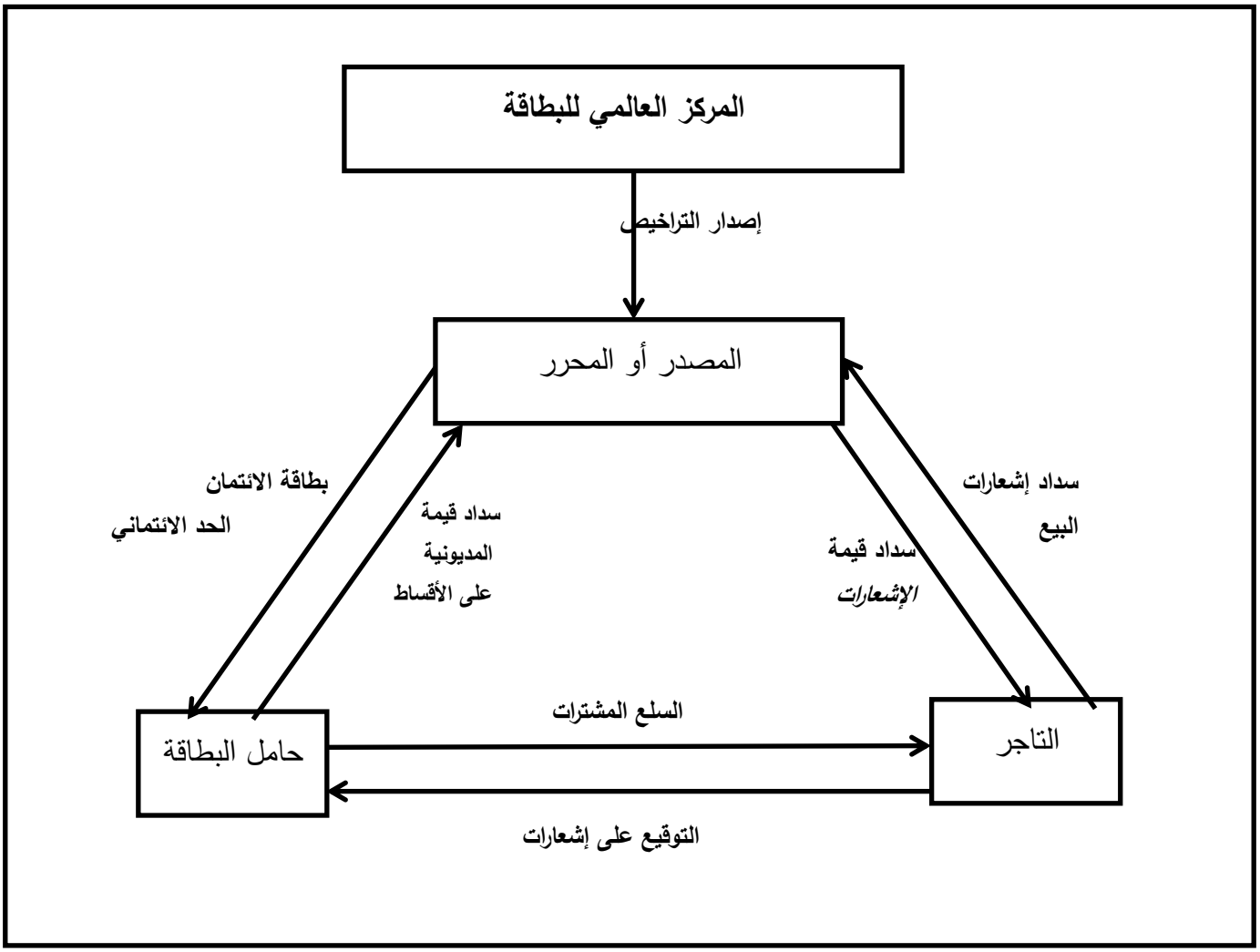

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: العوامل التي ساعدت على التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني :

من أبرز العوامل التي أدت إلى تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الإلكتروني مكانها، ما يلي:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: ان الإحساس بالأمان الذي ولدته نظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلا أن لنظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها:

ـ انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعلوماتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير إقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة إنخفاض المبيعات أو فقدانها.

ـ إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد، فالمدفوعات بالشيكات قد تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

ـ إرتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، وأكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة إجتماعية بسبب الإنتشار الواسع لها.[1]

2. إستخدام شبكة الأنترنت في المجال المصرفي: كان للتطور التكنولوجي في مجال الإتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الأنترنت، خاصة بظهور شبكة الويب العالمية، وقد أتاح إنتشار إستخدامات الأنترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث تم إنشاء مقر لها على الأنترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الأنترنت وهو في منزله ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية.[2]

3. التوجه نحو التجارة الإلكترونية: يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بمعناها الشامل بأنها " عمليات شراء وبيع السلع والخدمات عبر الأنترنت "، إن كانت العلاقات التجارية قد قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول بخصوص أي تعاقد، وهي أساس إلتزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو بإستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية، فإن التجارة الإلكترونية تعبر عن تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة

---

[1] زهير زاوش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص ص14.15.

[2] محمد حسين منصور، **المسؤولية الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص128.

الأنترنت، مما إستوجب تطوير طرق وسائل الدفع، وقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية تقوم على أربع عناصر هي: بائعون، مشترون، شبكة الأنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية، وبذلك إستدعت الضرورة إلى إستحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وقد إستفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الأنترنت والتجارة الإلكترونية في وسائل السداد الإلكترونية من إنخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات.[1]

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

تتسم وسائل الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن مثيلاتها من وسائل الدفع التقليدية، ومن أهم هذه الخصائص نجد:

أولا. الطبيعة الدولية: أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم إستخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم [2]، تضفي الصفة الدولية على العقد الذي يتم عبر الأنترنت الذي يفترض تباعد أطرافه حيث يغيب الحضور المادي على طاولة المفاوضات أو ما يسمى بمجلس العقد، فوسيلة الدفع الإلكتروني تستجيب لهذه السمة حيث أنها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد، فيتم الدفع من خلال إعطاء أمر الدفع الذي يتم وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإيصال المباشر بين أطراف العقد.[3]

ثانيا. يتم الدفع من خلال إستخدام النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.[4]

والنقود التي يتم من خلالها تسوية المعاملات عن طريق الدفع الإلكتروني يمكن أن تكون مخصصة سلفا لهذا الغرض، حيث تتم عملية الخصم من المبلغ المخصص مسبقا لهذا الغرض، إذن لا يمكن سحب معاملات أخرى عن مبلغ المخصص للدفع الإلكتروني بغير هذه الطريقة وهذا بالنسبة للعقود التي يكون

---

[1] عودة بوقلمونة، سهام نصر الله، **عصرنة وسائل الدفع في البنوك وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (دراسة حالة بنك العربي)**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2016، ص ص 10.09.

[2] سعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2001، ص152.

[3] فاروق محمد الأباصيري، **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الأنترنت**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص100.

[4] زهير زاوش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011، ص18.

فيها الثمن مصحوب بالدفع مقدما، وهذا ليس في كل الأحوال حيث يمكن الدفع بالبطاقات البنكية العادية رغم عدم وجود مبالغ مخصصة لغرض الدفع سالفا.[1]

ثالثا. تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، أي من خلال المسافات يتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.[2]

رابعا. يتم الدفع بأحد الأسلوبين: هما:[3]

1. من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مسبقا.

2. من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة.

خامسا. يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.[4]

سادسا. وسائل الأمان الفنية: يتم الدفع الإلكتروني من خلال فضاء معلوماتي مفتوح، فإن خطر السطو على أرقام البطاقات أثناء الدفع الإلكتروني قائم، فإزداد هذا الخطر في الدفع عبر الأنترنت عن غيرها من الشبكات بإعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم، لذلك يجب أن يكون مصحوب بوسائل أمان فنية من شأنها أن تحدد ماهية المدين الذي يقوم بالدفع للدائن الذي يستفيد منه، فتتم بطريقة مشفرة وبرامج خاصة معدة لهذا الغرض حيث لا يظهر الرقم البنكي على شبكة الويب، كما يتم عمل أرشيف للمبالغ التي يتم السحب عليها بإستخدام هذه الطريقة يكون من السهل الرجوع إليه.[5]

---

[1] فاروق محمد أحمد الأباصيري، 2002، **مرجع سبق ذكره،** ص 100.

[2] بارش أسيا، **وسائل الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013،ص ص43.44.

[3] حمدي باشا رابح، وهيبة عبد الرحيم، 2011، **مرجع سبق ذكره،** ص 171.

[4] حمدي باشا رابح، وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره،** ص 171.

[5] فاروق محمد الأباصيري، **مرجع سبق ذكره،** ص 102.

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني

تتجلى أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات التجارية الإلكترونية التي تتم عن بعد، حيث تتوارى المعاملات الورقية العادية والتي يكون دورها غير فعال وغير مسايرة لتطورات التجارة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت إذ لا يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة في التعاقد بين غائبين بالطرق العادية، وعليه جاءت وسائل الدفع الإلكتروني لتواكب هذه التطورات، حيث تؤثر هذه الوسائل المتطورة على الأطراف المتعاملة بالتجارة الإلكترونية بشكل كبير سواء بطريقة إيجابية أو سلبية.

إن الإنتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني يترجم أهميتها البالغة في مجال التجارة الإلكترونية سواء على الصعيد العام أو على الأطراف المتعاملين بها لهذا سنشرع في هذا المطلب في تبيان الأهمية العامة لوسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها بالنسبة لكل طرف من أطراف المعاملة الإلكتروني ة.

أولا. الأهمية العامة:

تتمثل أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في أنها أداة وفاء مقبولة كوسيلة دفع دولية في شتى أرجاء العالم بدلا من مخاطر حمل النقود، كما أنها أداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الأمان حيث لا يمكن لأحد إستخدامها إلا صاحبها الموقع عليها والذي يمكنه إيقاف التعامل بها فورا وإلغائها في حالة ضياعها.

تعتبر أيضا وسيلة مرنة لسداد تكاليف السياحة والسفر وإتمام الصفقات التجارية الصغيرة أثناء السفر بالخارج، مما يشجع على زيادة حركة السياحة والتجارة بين مختلف البلدان، وهذا ما يجعلها وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات وإجراء المقاصة بين المصارف المختلفة بصرف النظر عن أماكن تواجدها والمعاملات المستخدمة في تلك المعاملات.[1]

ثانيا. الأهمية بالنسبة للأطراف:

لقت وسائل الدفع الإلكتروني رواجا هائلا نظرا لأهميتها البالغة بالنسبة لكل طرف من الأطراف المتعاملين بها إذ أنها تسهل المعاملات التجارية التي تتم عن بعد وهذا ما جعلها محل أمان وثقة بالنسبة لهم.

1. بالنسبة لحامل البطاقة:

ـ الشعور بالأمان والخصوصية: تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها.

[1] محمد فخري مكي، **نظام التشغيل الإلكتروني في البنوك**، منشورات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1990، ص17

ـ الإستغناء عن حمل دفتر الشيكات: إن التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني يفضل بالنسبة لحاملها على التعامل بالشيكات اذ تجنبه حمل دفتر الشيكات قد يعرضه ضياعه أو سرقته لمخاطر جسيمة، وهذا فضلا أن كثير من التجار والمحال ترفض قبول الشيكات، إضافة إلى ذلك أنه في خارج موطن المستهلك لن يكون لدفتر شيكاته فائدة تذكر.[1]

ـ الاستفادة من الفارق بين قيمتها المعروضة والقيمة المخزنة: قد يقوم المصدر ببيع هذه الوسائل بقيمة تقل عن القيمة المختزنة وذلك من شأنه أن يشجع المستهلك على التعامل بهذه الوسائل، أما المنفعة التي يجنيها المصدر في هذه الحالة فتكون من خلال استثمار القيمة التي يتم دفعها مسبقا.

ـ السهولة في الاستعمال: تظهر هذه الميزة من خلال ما توفره وسائل الدفع الإلكترونية للمستهلك من وسيلة تخوله الوفاء بإلتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد، فيقوم بتسديد ما يترتب عليه بشكل مباشر عبر إبراز بطاقته المسبقة الدفع وتمريرها في الجهاز الخاص الموجود لدى التاجر لإستقبال البطاقة، وفي حالة الدفع عبر شبكة الأنترنت يكفي أن يقوم المستهلك بإعطاء أمر بالدفع من النقود المخزنة على الكمبيوتر الخاص به حتى تتم العملية.[2]

2. بالنسبة للتجار:

– تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من الوسائل التي تفيد التجار بشكل كبير وخاصة في عملية المبادلات التجارية الإلكترونية إذ أن هذه الوسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة إليهم، وذلك بضمان الدفع حيث يعلم التجار أن القيمة الإلكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل إلى نقود عادية بدون أدنى شك وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها، فلا مجال للإدعاء بعدم كفاية الحساب المصرفي للمستهلك أو عدم وجود إئتمان خاص به.[3]

– كما تعمل على إستقطاب عملاء جدد وذلك من خلال الإستفادة من الحملات الدعائية التي يوظفها مصدرو النقود لاسيما للمؤسسات التي تقدم الخدمات.[4]

– توفير الحماية الإضافية للمال وذلك بخفض حجم النقود السائلة لدى التجار.[1]

---

[1] نواف عبد الله باتوباره، **منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان،** المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب سنة 2013: العدد25، المجلد 13، أفريل1998، ص ص193–195.

[2] بيار ايميل طوبيل، **بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحدث قرارات النقض الصادرة عن المحكمة الفرنسية،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000، ص 19.

[3] بيار ايميل طويل، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 19.20.

[4] عطية سالم عطية، **بطاقة الدفع الإلكترونية وأهميتها في عصرنا الحديث،** منشورات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، مصر، 1998، ص121.

– التقليل من الإحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متاجرهم، فضلا عن تفادي الأخطاء الواردة عن عملية عد النقود لكون عملياتها آلية بالكامل.[2]

. بالنسبة لمصدر البطاقة:

– تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني مصدرا لتوليد مداخيل إضافية أخرى تتمثل في الإستغلال المسبق للأموال والأصول التي تمثل قيمة هذه البطاقة من قبل مؤسسة الإصدار، يغطي جزء منها تكاليف الإصدار والجزء الآخر يغطي تكاليف إعادة الشحن.[3]

– كما يوفر الحصول على الدخل وذلك من خلال إستفاء رسوم إصدار البطاقة وتجديدها.[4]

– تختلف هذه الرسوم من مصدر إلى آخر وحينما يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين قد تنخفض تلك الرسوم كثيرا وربما يكون الإصدار مجانا ويكتفي برسوم التجديد وقد يلغي الاثنان معا وبالتالي يقفل باب هذه المنفعة، كما تتحصل المؤسسة المصدرة على عائدات ناتجة عن الإستثمارات والأسهم المشغلة في إصدار وسائل الدفع الإلكتروني .[5]

المطلب الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها

عند ظهور أي شيء جديد لابد من وجود جانبين جانب سلبي وجانب ايجابي، وكذلك الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكتروني فان لها جانب ايجابي وآخر سلبي يمكن استعراضها فيما يلي:

أولا. مزايا وسائل الدفع الإلكتروني :

تقدم وسائل الدفع الإلكتروني عدة مزايا بالنسبة لحاملها، مصدرها وللمجتمع بصفة عامة، تتمثل في: [6]

1. بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الإستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة للحصول على الإئتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة؛

---

[1]طارق محمد حمزة، **النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائل الناشئة عن استعمالها**، منشورات زين القانونية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 94.

[2]عبد الباسط أبو الوفاء، **سوق النقود الإلكترونية**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 472، 2003 ص 243.

[3]عبد الباسط أبو الوفاء، **مرجع سبق ذكره**، ص239.

[4]حسين شحاذة الحسين، **العمليات المصرفية الإلكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص 195.

[5]طارق محمد حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[6]حسن يوسف يوسف، **الاقتصاد الإلكتروني** ، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2002، ص ص 28.27.

2. بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛

3. بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية،

4. بالنسبة للمجتمع: تعتبر البطاقات الدولية كفيزا وغيرها إستثمارا ضخما للشركات التي تصدرها، ومن ثم أصبح بإمكان هذه الدول التي تحتضن هذه الشركات مقاسمة الأرباح، ومن ناحية أخرى فإن إستخدام البطاقات الائتمانية وغيرها من بطاقات الدفع الإلكتروني قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية، اضافة إلى أن الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزوير للنقود، كما أنها تساعد البنوك التجارية على اعطاء أو تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية.

ثانيا. عيوب وسائل الدفع الإلكتروني :

صاحب ظهور وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من العيوب تمثلت معظمها فيما يلي: [1]

1. بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد صاحب البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع إسمه في القائمة السوداء؛

2. بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم إلتزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع إسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر لصعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

3. بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقة للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

ثالثا. عوامل نجاح وسائل الدفع الإلكتروني :

هناك عناصر وعوامل عديدة تؤثر في مدى نجاح عملية الدفع الإلكتروني ومدى توفر القبول من الأطراف الأخرى لممارسة هذه العملية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي: [2]

[1] أحمد خليلي، المعتز بالله لخذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[2] محمد نور، صالح الجداية، سناء جودت خلف، **تجارة الكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012، ص ص 237-238.

1. الإستقلالية: تتطلب بعض أشكال عملية الدفع الإلكتروني برمجيات خاصة وأجهزة حاسوبية لتنفيذها، كما تتطلب معظم أشكال الدفع الإلكتروني من التاجر أو البائع أن يحصل على هذه البرمجيات لإستقبال وتدقيق عملية الدفع، مع العلم أن هذه الطرق التي تتطلب هذه المواصفات تكون عادة أقل نجاحا.

2. الحاجة للترابط: تعمل كل أشكال التجارة الإلكترونية ضمن أنظمة خاصة وترتبط بأنظمة أخرى وتطبيقات حاسوبية مختلفة، ولذلك على عملية الدفع الإلكتروني أن تتكامل وتترابط مع هذه الأنظمة الموجودة أصلا والتي تعد من التطبيقات المعيارية.

3. السرية: أهم سؤال يطرحه المشتري هو درجة الأمان المتوفرة في عملية نقل الأموال، كلما كانت درجة المخاطرة مرتفعة لدى المشتري، كلما كانت عملية الدفع الإلكتروني غير مقبولة لدى جميع الأطراف.

4. الخداع: عند التعامل بالكاش في عمليات الشراء الإلكتروني فانه لا يوجد إحتمال لعودة النقود للمشتري مرة أخرى بعد الإنخداع بعملية الشراء، لذلك يسعى المشتري لحماية أموره الشخصية مثلا الإسم ورقم الحساب من عملية الخداع، ولضمان عملية الدفع الإلكتروني تسعى بعض الشركات لتوفير نظام الكاش الإلكتروني لحماية المشتري وضمان عدم الخداع كمطلب للمشتري.

5. معدل العملية: يقبل معظم المشترون على إستخدام بطاقات حساباتهم فقط في عملية الشراء ضمن المعدل المحدد سواء كان هذا المعدل منخفضا أو مرتفعا، فإذا كانت تكلفة الساعة مثلا منخفضة جدا دولارات قليلة، لن تنفع بطاقة الحساب البنكي، بالإضافة إلى أن البطاقة لن تعمل إذا كانت التكلفة مرتفعة جدا كشراء طائرة جديدة تحتاج لمبالغ باهظة، لذلك لا تنجح عمليات الدفع الإلكتروني في الحدود الوسطى بين المنخفضة والمرتفعة جدا.

6. سهولة الإستخدام: تستخدم عمليات الدفع الإلكتروني في نموذج منظمات الأعمال للمستهلك بطاقات الحساب وتعتبر هي البطاقات النموذجية لسهولة إستخدامها، ولكن في نموذج منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال السؤال هو: هل طرق الدفع الإلكتروني المباشرة يمكنها أن تحل محل الطرق التقليدية في عملية الشراء؟.

7. الرسوم: عند إستخدام بطاقات الحساب في عملية الدفع، فإن التاجر يحصل على رسوم تقدر عادة بـ 3% من سعر البيع، وهذه الرسوم تعتبر أعلى من الرسوم المحددة عادة، لذلك قد تناسب هذه الرسوم الصفقات الصغيرة فقط ولا تدعم الصفقات الكبيرة عادة.

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

أدى التطور التكنولوجي الذي يعيشه عصرنا الحالي إلى تطور وسائل الدفع الإلكتروني بشكل كبير، ولقد تطرقنا في هذا المبحث إلى بعض من أنواع وسائل الدفع الإلكتروني المنتشرة بشكل واسع في وقتنا الحالي، وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: الأوراق التجارية الإلكترونية

أدت التطورات التكنولوجية الهائلة التي حدثت في أواخر القرن 20 في وسائل الإتصالات والإنترنت وشبكة المعلومات العالمية إلى وجود أثر كبير في قطاع الإقتصاد والمال العالميين، فقد تحققت إمكانية التراسل الإلكتروني للنقود وتحويل الأموال الإلكترونية من مؤسسة لأخرى ومن شخص لآخر ومن دولة إلى أخرى، وما تلى ذلك من ظهور التراسل الإلكتروني للوثائق كأوامر الشراء والفواتير وغيرها من خلال شبكة الأنترنت الأمر الذي أدى إلى تحويل النقود من شكلها المادي الملموس لأن تصبح تيار غير مرئي من الإلكتروني ات الممغنطة داخل البطاقات الذكية أو داخل قرص صلب في الكمبيوتر أو في فضاء المعلومات لشبكة الأنترنت، كما وأصبح إستخدام الوسائل الإلكترونية تطبيقا عاما في كافة المعاملات التي يتم تداولها خاصة بين المصارف والمشروعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.[1]

سنجد تعريفا جامعا للأوراق التجارية الإلكترونية مع أننا نرى بأنها ليست سوى إمتدادا متطورا للأوراق التقليدية التي تعرف بأنها صكوك تمثل حقا نقديا واجب الدفع في ميعاد معين وقابل للتداول بالطرق التجارية على أن يستقر العرف على قبولها كأداة وفاء بدلا من النقود، كما يعرفها البعض الأخر بأنها محررات شكلية قابلة للتداول بالطرق التجارية تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود مستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء مثل النقود .[2]

كما أصبحت الأوراق التجارية جزءا أصليا في التعاملات والعلاقات التجارية على الصعيد القانوني في أجواء التجارة الإلكترونية .

يمكن تعريف الأوراق التجارية الإلكترونية أنها محررات معالجة إلكترونيا بصورة وجزئية أو كلية تمثل حقا نقديا وقابل للتداول وتستحق الدفع لدى الإطلاع أو بعد مدة من الإطلاع ويوجد العرض على قبولها كأداة للوفاء مثل النقود.

---

[1] رسلان محمد، **التجارة الإلكترونية في مؤسسات التجارة فلسطين**، المستقبل العربي، لبنان، 2012، ص 22.

[2] مصطفى طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص4.

وبذلك يكون للأوراق التجارية الإلكترونية صورتان: [1]

الصورة الأولى: جزئيا بشكل إلكتروني، وبها تكون نشئت الورقة بداية نشأة تقليدية على محرر ورقي ومن ثم يتم معالجتها إلكترونيا بإدخال مضمونها على دعائم إلكترونية .

الصورة الثانية: كليا بشكل إلكتروني، والتي يختفي معها إستخدام الورق تماما وتتم معالجتها كليا بشكل إلكتروني منذ البداية من خلال إستخدام الوسائط الإلكترونية ويتم تداولها إلكترونيا.

المطلب الثاني: البطاقات المصرفية والبطاقات الذكية

أولا. البطاقات المصرفية:

تعد البطاقات المصرفية مظهراً حديثاً من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود، وتعرف أيضاً بإسم النقود البلاستيكية وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالبطاقة الشخصية أو الفيزا أو الماستر كارد.

وتمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي، كما أيضا من شراء معظم إحتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة، الضياع أو التلف. [2]

وتوجد ثلاثة أنواع رئيسية من البطاقات المصرفية، وهي: البطاقات الإئتمانية، بطاقات الصرف المصرفي، بطاقات الدفع، ويمكن تسليط الضوء على كل نوع من أنواع البطاقات المصرفية، فيما يلي:

1 –البطاقات الائتمانية:[3]

تعتبر البطاقات الإئتمانية من أكثر أنواع البطاقات إنتشاراً في العالم، حيث مازالت الكثير من أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية تتم من خلالها، وتصدر المصارف هذه البطاقات، كما تقوم جهات أخرى غير مصرفية بإصدارها أيضاً، ومن أمثلة هذه البطاقات: بطاقات الفيزا والماستر كارد، بالإضافة إلى البطاقات متعددة الأغراض غير المصرفية مثل: بطاقات أمريكان إكسبريس، وديسكفر وبطاقات دينرز كلوب.

وتصدر المصارف هذه البطاقة في حدود مبالغ معينة، ومن أمثلتها: بطاقة الفيزا، الماستر كارد، وأمريكان إكسبريس، وهي تحمل صورة العميل منعاً للتزوير والسرقة، كما يتم إصدارها بالعملتين المحلية والأجنبية.

---

[1] محمد السيد الفقي، **المعلوماتية والأوراق التجارية الكمبيالة كنموذج**، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، المجلد 1 مصر 2002، ص32

[2] احمد محمد غنيم **التسويق والتجارة الإلكترونية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، دار المكتبة العصرية، مصر، 2010–2011، ص 242.

[3] احمد محمد غنيم، **،مرجع سبق ذكره**، ص 244.

وتوفر البطاقة الائتمانية لحاملها الوقت والجهد، كما أنها تمثل مصدر دخل للمصرف مقابل رسوم الخدمات المقدمة للعملاء، أو مقابل فوائد التأخير في السداد والتي يقوم بدفعها هؤلاء العملاء، وتنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها، كما أنها تكون مقرونة بمنح إئتمان ومن ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية.

2- بطاقات الصرف المصرفي:

تعرف هذه البطاقات أيضاً ببطاقات الصرف الشهري نظراً لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد بالكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر السحب.

3- بطاقات الدفع:

تعتمد هذه البطاقات أساساً على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصرف في شكل حسابات جارية يمكن الإعتماد عليها لمقابلة مسحوباته المتوقعة، وتحقق هذه البطاقات لحاملها الوقت والجهد، كما تعتبر أيضاً مصدراً لزيادة إيرادات المصرف.

ثانيا: البطاقات الذكية (SMART CARD)

البطاقة الذكية واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات التي احتضنتها الصناعة المصرفية الإلكترونية، تحتوي بطاقة Smart Card "على شريحة إلكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة الدفع البلاستيكية الممغنطة، تخزن على هذه الشريحة المعلومات الإلكترونية وبعض البرامج المحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة، وتشكل البطاقة الذكية مع القاري نظاما متكاملا الخدمة كثير من التطبيقات المختلفة، ويتم إستخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات مختلفة منها:[1]

- تحويل البطاقة الذكية إلى حافظة نقود إلكترونية.
- تحويلها إلى بطاقة تعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية.
- تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

وهناك نوعان من البطاقات الذكية:

1- البطاقات المتصلة: وهي التي عند إستخدامها يجب إن يتم اتصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

[1] زايد محمد، **البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، العدد2، المجلد3، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، 2021، ص 65.

2- البطاقات غير متصلة: وهي تعتبر مفيدة جدا حيث إنها تعتبر ملائمة وسريعة، وهي تتطلب من المستخدم إدخال كلمة مرور واسم مستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمن والحماية من السرقة أو الاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقراءة فقط أو لعدم الوصول إليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها وتخزن المعلومات، أيضا بطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحوي البطاقة الذكية على صورة حاملها في أحد أوجهها كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن والتوافق على بطاقات الاعتماد لمنع السرقات والاحتيال من قبل كلي الطرفين البائع والمشتري.

هناك بطاقة مشابهة للبطاقة الذكية تسمى E-Connect حيث تستخدم معدات متصلة بالحاسوب للقيام بالشراء عبر الأنترنت بواسطة جهاز يشبه جهاز الهاتف الخلوي يتم وضع البطاقة فيه ويتم إجراء عملية الشراء بطريقة أمنة جدا حيث تتم عملية تشفير البيانات ونقلها عبر الأنترنت بطريقة آمنة.

المطلب الثالث: النقود الإلكترونية والمحفظة المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى النقود الإلكترونية، تعريفها، تقسيماتها، خصائصها، والى المحفظة الإلكترونية

أولا. النقود الإلكترونية:

وقد عرفت النقود الإلكترونية بأنها التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية ووحدة النقود الإلكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الإلكترونية، وبالتالي فإن القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء سماسرة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فإنه يتصل بوسيط ويطلب كمية محدودة من العملات ويدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء وبمعنى آخر فإن الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة ويضع على حساب التاجر نقود فعلية.[1]

-تعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية تصدر لعملة بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو الخاص، ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني.[2]

وتشير النقود الإلكترونية إلى سلسلة الارقام الإلكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم، وقد تصدرها المصارف التقليدية، كما تصدرها ايضا المصارف الافتراضية لمودعيها، أو أولئك الذين يحصلون عليها

[1] ا ام الخير قوق، حنان طاهري، **مرجع سبق ذكره**، ص918.

[2] أبو فروة محمد، **الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت**، دار الثقافة والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 62.

في شكل نبضات BITS كهرومغناطيسية على البطاقات الذكية أو على الحسابات الشخصية ليتم تخزينها على القرص الصلب، وذلك لاستخدامها لتسوية معاملاتهم التي تتم عن طريقها.

وبناء على ذلك فإن النقود الإلكترونية هي نقود رقمية أو رمزية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أنه يتم التعبير عنها في شكل أرقام رمزية ذات قيم معينة ومختلفة.

شمل مصطلح النقود الإلكترونية E- MONEY مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وإزاء تنوع هذه المنتجات والتطور المتلاحق فيها، فإنه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع ومانع يتضمن كافة نظم النقود الإلكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية، حيث يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم تعريف دقيق للنقود الإلكترونية في المرحلة الحالية، ورغم ذلك فان لا يوجد خلاف بين هؤلاء الخبراء على أن مصطلح النقود الإلكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين هما: [1]

الصورة الأولى: هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للإستخدام في أغراض متعددة، ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية.

الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال إستخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت؛ والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية (DIGITAL CASH).

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: [2]

قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك.

فهي إذن نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الأنترنت كبديل للعملات المعدنية والورقية التي لا نستطيع بالطبع أن نرسلها عبر الأنترنت.

وعليه فالنقود الإلكترونية هي النوع الجديد من العملة، أو بمعنى أدق هي البديل الإلكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية.

---

[1] الرشيد بوعافية، **دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد1، المجلد 2، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014، ص112.

[2] شريف هنية، **دور النقود الإلكترونية في تنمية الإدارة الإلكترونية**، مجلة جامعة الجزائر، العدد2، المجلد33، الجزائر، 2019، ص382.

– من المفاهيم الأكثر دقة للنقود الإلكترونية تظهر من خلال أنها مقابل لقيمة السلعة أو الخدمة التي تدفع عبر شبكة الاتصالات، فهي وسيلة تسمع بتجريد النقود المألوفة الورقية أو القطع من صفتها المادية dematerialisatio لتصبح على شكل معلومات أو رموز وأرقام ذات قيمة مالية ينقضي بها الالتزام عن طريق الوفاء، أو بعبارة أخرى تمثل "معالجة رقمية للمدفوعات عبر الأنترنت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية، ويتم ذلك بإستخدام الحوسبة والرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة وكروت ذكية، أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية".

تقسيمات النقود الإلكترونية: هناك تقسيمات عديدة مقترحة للنقود الإلكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي: [1]

نقود الكترونية قابلة لتعرف عليها: وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.

يوجد نوعان أساسيان من النقود الإلكترونية، يتمثل النوع الأول منهما في النقود الإلكترونية الاسمية، وتتضمن وحدة النقد الإلكتروني الخاصة بها معلومات تتعلق بهوية كل الأفراد الذين تداولوها وبالتالي تستطيع المصارف أن تتابع وحدة النقد التي أصدرتها أثناء تداولها، بينما يتمثل النوع الثاني في النقود الإلكترونية غير الاسمية حيث يتم تداول وحدة النقد دون الإفصاح عن حاملها إلا إذا أنفقها فرد ما أكثر من مرة واحدة، كما يمكن تقسيم النقود الإلكترونية أيضاً من حيث التداول إلى نوعين أساسيين، حيث بمقتضى النوع الأول منهما يتدخل المصرف بين طرفين لإعتمادهما وتعريف إصدارها، ويعرف هذا النوع باسم:On Line E.Cash، بينما بمقتضى النوع الثاني فان المصرف لا يتدخل بين الأطراف المختلفة، بل يتم تداول وحدات النقد بين هذه الأطراف وذلك كما هو الحال عند تداول النقد الأجنبي.

خصائص النقود الإلكترونية: وهذه الخصائص تنقسم إلى نوعين رئيسين أولهما الخصائص العملية والثانية الخصائص المتعلقة بإعتبارات الأمان:[2]

1- الخصائص العملية:

تتمتع النقود الإلكترونية بعدة خصائص أهمها:

[1] الرشيد بوعافية، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[2] القباني ثناء علي، السواح نادر، شعبان إبراهيم ،**النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص18.

أ- **النقود الإلكترونية هي قيم مخزنة إلكترونياً:** النقود الإلكترونية عبارة عن بيانات توضع على وسائل إلكترونية وتتخذ شكل بطاقة بلاستيكية أو توضع على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي

ب- النقود الإلكترونية غير متجانسة: لأن كل مصدر هو الذي يقوم بإصدار نقود إلكترونية قد تختلف من ناحية القيمة ومن حيث نوع وعدد السلع والخدمات المراد الحصول عليها عن طريق هذه النقود فهذه النقود إذا ليست متجانسة أو متماثلة.

ج- النقود الإلكترونية مقبولة على نطاق واسع محليا وعالمياً: لدى الأفراد والشركات والتجار والمصارف، حيث تستخدم في أي وقت تماشيا مع خدمة الأنترنت وطبيعة التجارة الدولية، وإختلاف الوقت بين دول العالم

د- يمكن أن تستخدم النقود الإلكترونية بأصغر الوحدات النقدية وذلك لتيسير شراء السلع أو طلب الخدمات قليلة القيمة.

هـ- إن النقود الإلكترونية لا تتطلب وجود طرفا ثالثاً لإظهار أو مراجعة وتأكيد عملية التبادل.

و- سهولة إستخدامها في التعامل مقارنة مع الوسائل الأخرى للدفع فهذه السهولة هي التي تشجع المستهلك على إستخدامها .

ز- تتناسب مع العمليات قليلة القيمة لأنها أصلاً قليلة الكلفة.

2- الخصائص المتعلقة بالأمان:

لما كان من الصعب توفير حد كبير من الأمان من قبل جميع مستخدمي الأنترنت لأن هذه الشبكة مفتوحة على العالم أجمع فأصبح من الضروري توفير نظام تشفير محكم لا يمكن إختراقه من قبل القراصنة، ولهذا سعى الخبراء بشكل كبير لإيجاد أساليب حماية أفضل لتطوير عملية التشفير لمنع القراصنة من عمليات القرصنة التي تؤدي إلى التعدي على الحقوق المالية المتعلقة بالغير، ولتحقيق أكبر قدر من الأمان يتعين توفر عدة خصائص في النقود الإلكترونية، وهي:[1]

أ- أن يتمكن المتعاملون بالنقود الإلكترونية بالتعامل فيها في أي وقت ومهما كانت الظروف.

ب- أن يكون بمقدور أي طرف من أطراف العملية التحقق من هوية الطرف الآخر.

ج- إدخال الطمأنينة في نفوس مستخدميها، ويتحقق ذلك بالتأكد من صلاحية النقود وأنها تم تستخدم من قبل غير أصحابها الشرعيين.

[1] الشورة جلال عايد، **وسائل الدفع الإلكتروني** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009، ص51.

د– تحقيق وسائل الأمان اللازمة عند إستخدامها بحيث يصبح من الصعب على القراصنة إختراقها فبذلك يتحقق الأمان وهذه الوسائل هي وجود رقم سري لا يعرفه غير مالك البطاقة، وأيضا إختصاص شخص معين بإعطاء الأرقام السرية للعملاء وغيرها من الوسائل التي توفر الأمان.

. ثانيا. المحفظة الإلكترونية:

تعتبر المحفظة الإلكترونية e-wallet خدمة قدمت من العديد من الشركات لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد Credit Card حيث تعمل المحفظة الإلكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة عتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى بإستخدام لوحة المفاتيح، وهي أيضا قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها، ولكن هناك العديد من المحفظات الإلكترونية غير المقبولة من العديد من التجار عبر الأنترنت لذا قامت شركة فيزا ماستر كارد Visa Master Card ومجموعة من تجار المحفظات الإلكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الإلكترونية Electronic Commerce Modeling Language .[1]

هي برنامج يقوم المستخدم بتنزيله في جهازه الحاسوبي ويخزن به رقم بطاقته الحسابية ومعلوماته الشخصية وعند التسوق عبر الأنترنت وفي المواقع التي تقبل الحافظة الإلكترونية، يقوم المشتري بالضغط على حافظته الإلكترونية لتقوم بتعبئة النموذج بشكل أوتوماتيكي.

من أهم الشركات الداعمة للحافظة الإلكترونية شركات فيزا، ماستر كارد، وغيرها.

تفضل مواقع أخرى مثل: مايكروسوفت، ما يعرف بالمعلومات الشخصية (Digital ID) التي تعرف على أنها مجموعة من المعلومات الرقمية الخاصة بكل شخص، وقد تشمل هذه المعلومات رقم الشخص، كلمة الدخول وقوائم التحكم، ومفتاح التشفير، وتستخدم عادة لضمان السرية والأمان في التعاملات المالية عبر الأنترنت وتسمى أحيانا بالحافظة الإلكترونية العالمية (A Universal E-Wallet).[2]

– المحفظة الإلكترونية أو الرقمية هي نظام مبني على أساس رقمي للقيام بالتبادلات والمعاملات التجارية الرقمية، وبإستخدامها يمكن بسهولة القيام بعمليات الشراء من خلال الحواسب أو الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية الذكية، وبشكل عام يتم ربط حسابات الأفراد في البنوك مع محفظتهم الرقمية، والتي يتم فيها توثيق وحماية أموال المستهلك ومعاملاته التجارية من شراء وتبادل.

---

[1] وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم، صالح طاهر الزرقان، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012، ص 181.

[2] محمد نور صالح، صالح الجداية، سناء جودت، **مرجع سبق ذكره**، ص 243.

وبالتالي فإن المحفظة الإلكترونية تعتبر وسيلة لمصادقة هوية صاحبها وإثباتها وليس فقط لإجراء عمليات الشراء عبر الأنترنت، وهذا يأتي من إحتواء المحفظة على أموال المستهلك وسجل عملياته التجارية والمعلومات الخاصة به، ومن الجدير بالذكر أن المحفظة الرقمية تصلح لأن تكون وسيلة دفع مع أنظمة دفع عديدة مخصصة للهواتف الذكية بفضل الدعم المتبادل بينهما[1].

طريقة عمل المحفظة الإلكترونية:

تستخدم الحافظة(المحفظة) الإلكترونية نظام التشفير ذو المفتاح العام ويشمل هذا النظام أربع خطوات:

1- يتصل المستخدم بالتاجر أو موقع الشراء ليطلب الشراء.

2- يقوم نظام الحافظة الإلكترونية بتوليد زوج من المفاتيح تسمى مفاتيح الجلسة Session Keys،

يستخدم واحد من هذه المفاتيح مع المفتاح العام الذي لدى المستخدم، ويولد نظام الحافظة الإلكترونية رسالة تسمى تذكرة (ticket) تحتوي على المفتاح الثاني للجلسة وإسم المستخدم. ثم تشفر التذكرة مع مفتاح التاجر العام، ويتم إرسال مفتاح الجلسة المشفر والرسالة للمستخدم.

3- يقوم المستخدم بفك تشفير مفتاح الجلسة الأولى بواسطة مفتاحه الخاص، ويقوم بتوليد رسالة جديدة تسمى التدقيق تحتوي على إسم المستخدم ويشفرها بمفتاح الجلسة الأولى، ومن ثم يرسل رسالة التدقيق والتذكرة للتاجر.

4- يقوم التاجر عندها بفك التشفير بواسطة مفتاحه الخاص وإسترجاع إسم المستخدم ورقم الجلسة الثاني، إذا كان الإسم يتفق مع الإسم الموجود في التذكرة عندها يتأكد التاجر من صحة المشتري، تتم هذه العملية في دقائق، وبشكل أتوماتيكي مما يؤدي لتقليل كلفة الإستخدام.[2]

المطلب الرابع: الفاتورة الإلكترونية والتحويلات المصرفية الإلكترونية

سنتطرق في هذا الطلب إلى الفاتورة الإلكترونية والتحويلات المصرفية الإلكترونية ولقد قمنا بتقسيمه إلى قسمين هما كالاتي:

أولا. الفاتورة الإلكترونية:

تعريف أول: الفاتورة الإلكترونية هي مستند رقمي (إلكتروني) يثبت معاملات بيع وشراء السلع والخدمات، وللفاتورة الإلكترونية مكونات وخصائص، يتم إعدادها والتوقيع عليها إلكترونيًا، وإرسالها وإستلامها لحظيًا

[1] يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، قيراط فريال، **دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد1، المجلد5، كلية الإقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021، ص 405.

[2] محمد نور صالح، صالح الجداية، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية بمعرفة الممول كما تراجع مصلحة الضرائب الفواتير الإلكترونية وتتحقق منها لحظيًا.[1]

تعريف ثاني: فاتورة ضريبية تصدر بصيغة إلكترونية منظمة من خلال وسيلة إلكترونية، ولا تعد الفاتورة الورقية التي يتم تحويلها إلى صيغة إلكترونية من خلال نسخها أو مسحها ضوئياً أو أي طريقة أخرى بأنها فاتورة إلكترونية لأغراض هذه اللائحة[2].

تعرف ثالث: الفوترة الإلكترونية هي إجراء يهدف إلى تحويل إصدار الفواتير الورقية والإشعارات الدائنة والمدينة المرتبطة بالفواتير المصدرة إلى عملية إلكترونية تسمح بإصدار ومعالجة وتبادل الفواتير والإشعارات الدائنة والمدينة في شكل إلكتروني منظم بين البائع والمشتري.[3]

فوائد تطبيق الفوترة الإلكترونية:

للفوترة الإلكترونية فوائد عديدة لكل من الأشخاص الخاضعين للائحة الفوترة الإلكترونية، وللإقتصاد الوطني ككل، وتشمل هذه الفوائد على سبيل المثال، ما يلي: [4]

1- تعزيز أجواء المنافسة العادلة وحماية المستهلك من خلال توفير آلية موحدة لتوثيق وتدقيق الفواتير

2- محاربة الاقتصاد الخفي.

3- الحد من التستر التجاري من خلال زيادة المتطلبات المتعلقة بمتابعة الفواتير والاحتفاظ بالبيانات.

4- إثراء تجربة المستهلك ورقمنة علاقة المستهلك مع المورد.

5-زيادة نسبة الامتثال بالالتزامات الضريبية من خلال تعزيز التحقق من المعاملات التجارية.

ثانيا. التحويلات المصرفية الإلكترونية:

عملية التحويل المصرفي الإلكتروني، ان هذه العملية المصرفية من الناحية القانونية ما هي إلا (عقد بين الأمر بالتحويل المصرفي والمصرف مصدر الحوالة يتم انعقاده أو تنفيذه كله أو جزء منه بإستخدام وسيلة اتصال عن بعد، يلتزم بموجبه المصرف بأن يدفع بنفسه أو غيره مبلغا من النقود يعادل قيمة الحوالة إلى المستفيد من الحوالة مقابل عمولة متفق عليها).[5]

---

[1] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، **الدليل الإرشادي التفصيلي للفوترة الإلكترونية**، النسخة الاولى، السعودية، 2019، ص 5.

[2] الهيئة العامة للزكاة والدخل، **لائحة الفوترة الإلكترونية**، السعودية، 2020، ص 2.

[3] – مدونة ديوان سوفت، كل ما تريد معرفته عن الفاتورة الإلكترونية، **www.dewansoft.com**، 2020/05/09، 10:50.

[4] هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[5] نورا صباح، عزيز الجزراوي، **أثر استعمال النقود الإلكترونية على العملات المصرفية**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2011، ص88.

وعرف أيضا التحويل المصرفي: (بأنه عملية مصرفية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع بناء على أمره الكتابي بقدر مبلغ معين يقيد في حساب آخر).

أما بالنسبة للتحويل المصرفي الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون بوسيلة إلكترونية مثل الإنترنت، قد يأتي ذلك إما بواسطة أمر بسيط صادر عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آخر، وإما نتيجة إحدى التعاملات الإلكترونية، وفي الحالة الأخيرة عادة ما يتدخل طرف ثالث وسيط يملك البرمجيات اللازمة لإجراء عملية التحويل بشكل آمن حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط عن العميل الذي يقوم بتعبئة نموذج الدفع لدى الوسيط، فيقوم هذا الأخير بإرسال نموذج لغرفة المقاصة الآلية إذا كانت المصارف مشتركة في نظام المقاصة الآلية والتي تقوم بدورها بإرسال النموذج لمصرف العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل، أما إذا لم تكن المصارف مشتركة في نظام للمقاصة الآلية، فإن الوسيط يرسل النموذج للمصرف مباشرة.

التحويل المصرفي الإلكتروني:

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا ويتيح هذا النموذج إقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين يومية أو أسبوعيا أو شهري إيجاد العديد منهم على الأنترنت، ويقوم العميل بإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية والتي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى مصرف العميل ويقارن مصرف العميل التحويل المالي برصيد العميل وفي حال عدم كفاية الرصيد يرسل المصرف إشعار بهذا إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (المصرف أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج .[1]

صور التحويلات المصرفية الإلكترونية:

تتعدد صور التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى التحويل ويمكن إجمالها كالتالي: [2]

1- **التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب المصرف:** وهو صوره التحويل المصرفي إستنادا إلى المصارف المتدخلة ويكون إما بين حسابين في مصرف واحد أو بين حسابين في مصرفين.

[1] نورا صباح عزيز الجزراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[2] شافي نادر، عبد العزيز، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب الناشرون، لبنان،2007، ص75.

2- التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب المستفيد: وهنا إما يكون المستفيد هو ذاته الآمر بالتحويل أو قد يكون المستفيد شخصا مستقلا عن أطراف عقد التحويل المصرفي.

3- التحويل المصرفي بحسب سرعة التحويل: وهنا تتعدد صور الحوالات من حوالات عادية إلى حوالات مستعجلة وحوالات سريعة والمقصود بالحوالة العادية هي التقليدية التي تتم من خلال رسائل أو شبكة سويفت وهذ النوع يحتاج إلى وقت لإتمامها، أما الحوالات المستعجلة فهي لا تختلف عن الأولى سوى احتوائها على ملحوظة الاستعجال التي يطلبها العميل الأمر بتثبيتها على الحوالة، أما الحوالات السريعة فهذا النوع من الحوالات هو الأحدث حيث تمارسه عدة شركات تملك شبكة واسعة من الوكلاء في جميع أنحاء العالم تربطهم شبكة اتصال واحدة مغلقة خاصة بهذه الشركة حيث يمكن للمستفيد استلام الحوالة خلال دقائق من وقت الإصدار أمر التحويل للمصرف المصدر.

4- التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب شروط الحوالة: وهنا تقسم الحوالات إلى نوعين: حوالات مشروطة ويقصد بها أن يرد شرط بالحوالة يحدد الأمر في أمره الموجه إلى المصرف أمورا معينه يجب على المصرف التقيد بها وإلا أعتبر المصرف مخلا بالتزامه، أما النوع الثاني وهو الحوالة غير المشروطة وهي الحوالة التي لا تتضمن أي قيد أو شرط على إيداع مبلغ الحوالة في حساب المستفيد.[1]

[1] ذوابة محمد عمر، **عقد التحويل المصرفي الإلكتروني دراسة قانونية مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 28-29.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم أساسيات وسائل الدفع الإلكتروني من خلال إعطاء بعض التعاريف والمفاهيم والخصائص التي تتميز بيها، مع ذكر بعض أنواعها مثل النقود الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية، البطاقات الإلكترونية، الأوراق التجارية الإلكترونية، الفاتورة الإلكترونية، والأهمية التي تنطوي عليها هذه الأخيرة ومدى الإسهام الكبير الذي حققته في النظام المصرفي كاختصار الوقت والتكاليف وسرعة القيام بمختلف العمليات كالشراء أو التحويلات المصرفية، عصرنة النظام المصرفي ونشر ثقافة إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في أوساط المجتمع، حيث يعتبر نظام الدفع أساس أي اقتصاد وذلك بتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: عموميات حول الشمول المالي

تمهيد:

في أعقاب الازمة المالية العالمية ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال خلق إلتزام واسع لدى الجهات الرسمية لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، كما تم العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة المشرفة المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من تحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استنادا إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.
- المبحث الثاني: أهمية الشمول المالي واهدافه وخصائصه.
- المبحث الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي إهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات المصرفية بأسعار مقبولة وطريقة تتميز بالشفافية، ولهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مجموعة من المطالب كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة؛

ومن ثم ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي لكن التعريف الأنسب له هو الذي وضعه مركز الشمول المالي في واشنطن والذي ينص على أن الشمول المالي هو" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة؛

كما تم تعريفه على أنه "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الإستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والايداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء.[1]

ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير سنة 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة؛

[1] حنين محمد، بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (. دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 9 – 10.

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعاريف ومقاييس متعددة الأبعاد، أما مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عاجل وشفاف وبتكاليف معقولة".[1]

كما عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في إستراتيجية الشمول المالي المعدة في العراق من قبله في السنوات (2018–2020) بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يضمن استدامة التنمية، وكذلك هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل حسابات الودائع بأنواعها، وخدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، الخدمات الإئتمانية النقدية منها أو التعهدية، إضافة إلى الخدمات والمنتوجات المصرفية الاسلامية.[2]

المطلب الثاني: نشأة الشمول المالي وتطوره

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الاقصاء المالي) لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.[3]

وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها أو عدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى اقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، والاقصاء يهتم بمن اختاروا اقصاء أنفسهم عن إستخدام المنتجات

[1] صورية شنبي، سعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد: 02، المجلد، 03، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر،2018، ص 106.

[2] وليد عيدي عبد النبي، **دراسة بعنوان الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي**، البنك المركزي العراقي، العراق، 2018، ص2.

[3] ALEXANDRA ZINS LAURENT WEILL **THE DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSIONS IN AFRICA**. REVIEW OF DEVELOPMENT FINANCE PP 45 46.

والخدمات المالية، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية " مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي، وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء، وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (في عام 2003)، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير إستراتيجيات وطنية للشمول المالي.[1]

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

إن توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين، أولهما: توسيع وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وثانيهما: تعزيز وزيادة إستخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والاقتراحات التي قد تساهم في زيادة مستويات إنتشار الشمول المالي. [2] وأهمها كالآتي:

- دعم البنية التحتية المالية.
- الحماية المالية للمستهلك.

[1] جامع ياسر، **اصلاح سياسات الادماج في الخدمات المالية الشاملة**، برنامج الأمم المتحدة، السودان، 2010.

[2] غريب الطاوس، دريد حنان، **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية . دراسة حالة بعض التجارب العربية .** (revue algérinne dEconomie et gestion) العدد1، المجلد 15، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021، ص 182.

– تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع.

– التثقيف المالي.

ويمكن شرح هذه الركائز كما يلي: [1]

1– دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية تحتية مالية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية لتعزيز النمو الإقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، تتضمن الأولويات ما يلي:

– توفير بيئة تشريعية ملائمة مما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من الأولويات

– تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والإهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول إلى الخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، والصرافات الآلية

– تطوير نظم الدفع والتسوية القومية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان إستمرار تقديم الخدمات المالية.

2– الحماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية، والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا، بإهتمام كبير مؤخرا، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وذلك من خلال:

– التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية

– توفير المعلومات اللزمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح عن البيانات بشفافية، وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

[1] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 23، المجلد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص ص 100–101.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصل إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والغيرة والمتوسطة، آخذا في الإعتبار ما يأتي:

- مراعات إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والترويج لها، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة،

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية

- تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

4- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء.

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة أدنى درجات الخطر.

المبحث الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه وخصائصه

حظى الشمول المالي بإهتمام كبير لارتباطه الواسع بالمجال الإقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهميته وأهدافه وخصائصه

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الشمول المالي :

إن للشمول المالي أهمية بالغة في تقديم الخدمات المالية للعملاء من جهة وحماية النظام المالي من جهة أخرى، وتكمن أهميته في النقاط التالية:

أولا – تعزيز جهود التنمية الإقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الإقتصادي، كما يرتبط عمق إنتشار وإستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات[1]، بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الإقتصادي بحيث تنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:[2]

–حشد وتوفير مصادر جديد وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقيدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة ذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

– بتعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك بتقليص الهوة بين تمويلهما بما يساهم إيجابا بتحرر القدرات الإقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

–وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة.

ثانيا– تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة إستخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي الرسمي لينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الإقتصادي للدول، حيث إن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي

[1] رشا عودة لفته، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد1، المجلد11،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، 2019، ص84.

[2] آسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر ، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد3، المجلد3، كلية الإقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر ، 2018، ص751.

طارئة (أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول الخدمات الودائع المصرفية 10%سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة 10% حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر اقل عرضة لحدوث تقلبات السياسة.[1]

ثالثا – تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع إنتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، إن تحسين قدرتهم على إستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة التحسين قدرتهم على إدارة مخاطرة المالية.

رابعا – أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع إنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات إستخدامها المزيد أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين من الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستقيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.[2]

وتكمن ايضا أهمية الشمول المالي فيما يلي:[3]

– الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الإقتصادي للدولة والاستقرار المالي، لأن الحالة الإقتصادية للدولة لا يمكن أن تتحسن إذا لم يكن عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي؛

– أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛

– يؤثر الشمول المالي على الجانب الإجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرة؛

–توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل تكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول؛

---

[1] آسيا سعدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 751.

[2] رشا عودة لفته، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[3] قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة– دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر الدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد1، المجلد5، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص598.

-أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات المشرفة وفي مقدمتها المصارف المركزية؛

-إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛

-تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة من أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي بالشمول المالي، ولقد إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة للوصول إليه، ومن الناحية العربية هناك اهتمام كبير من عدد من المنظمات والمؤسسات واتحادات المصارف، ويرى البنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام شامل هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وفيما يلي نعرض أهداف الشمول المالي كالتالي:

- يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.[1]

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الإجتماعي والاقتصادي.[2]

-تشجيع المواطنين على الإدخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برنامج موجه لفئات المجتمع لتعزيز ثقافة الإدخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب لكل مواطن.

---

[1] عزاوي أسامة، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي**، مجلة العلوم التجارية وتسيير، العدد 1، المجلد 17، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص 111.

[2] سيف الإسلام خميس، عبد الخالق قفيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجيستير تخصص ادارة أعمال، جامعة الخليل، فلسطين، ص13.

–تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية من خلال تغيير المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع نوعية مالية، أو من خلال برامج ثقافية توعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي. [1]

إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد، مرتبط بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية المصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجعة ومؤثرة ومنتجة تساير ظروف السوق المتغير باستمرار، القائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء.[2]

– الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأمم والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.[3]

المطلب الثالث: خصائص الشمول المالية ومكوناته

أولا: خصائص الشمول المالية

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بالطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية، تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير متعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحويل البرقي، مكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات التقنية ومنها إنتشار إستخدام الهواتف المحمولة في ارجاء العالم، وهو ما يعزز إنتشار إستخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز فكرة إنتشار الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة

[1] صندوق النقد الدولي، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، 2015، ص8.

[2] ايمن بوزانة، **واقع الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المالية العربية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، العدد1، المجلد12، جامعة عنابة، الجزائر، 2021، ص77.

[3] صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

الإستثمارات المنتجة والإستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي. [1]

ثانيا: مكونات الشمول المالي

هناك عدة مكونات يرتكز عليها الشمول المالي وهي كالتالي: [2]

1- الحصول أو الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية: يوفر خدمات مالية رسمية ومنتظمة، قرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.

2- الوفاء: وذلك من خلال التأثير على سبل عيش العملاء، الرفاهية، الإنتاجية، الأعمال الشخصية.

3- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات المصممة لاحتياجات العملاء وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع .

4- الاستعمال: وذلك بغرض تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستمرار.

[1] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد6، 2020، ص477.

[2] حدة بوتبيتة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء معنية من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العراق، 2018، ص8.

الشكل رقم 2: مكونات الشمول المالي:

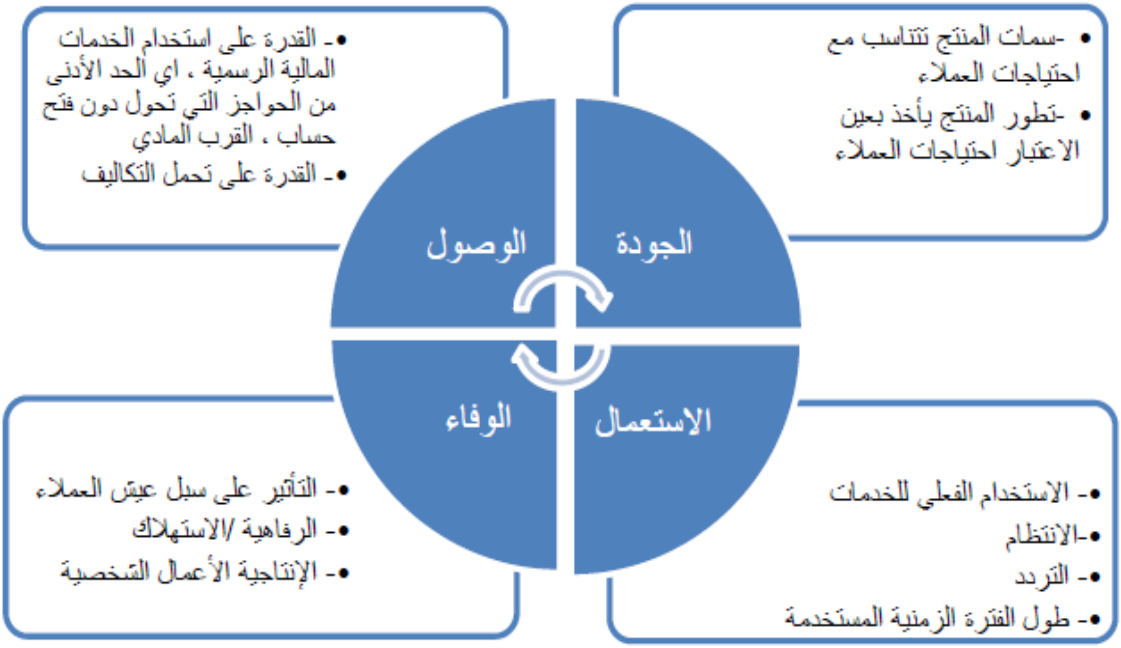

المصدر: أمنة حاج، عمر نور، **الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنلوجيا المالية ودور صافي تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فارس المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص19.

ويتكون ايضا الشمول المالي من:

– **النقود:** إن النقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها، طبقًا للمفهوم الاقتصادي القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته.

– **القرض:** ظهرت للقرض عدة تعريفات ومعان متعددة، تستخلص من استعمالاته المختلفة، وذلك بسبب الانتشار الواسع له في المجالات الاقتصادية، إذ يعرف الاقتصادي "صلاح الدين حسن " القرض بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في حمايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف.

- **الإدخار للتقاعد:** توفير مخصص للطوارئ أو ادخار مبلغ من المال لتغطية نفقات متوقعة في المستقبل.[1]

- **التوفير والادخار:** التوفير هو الإقتصاد في إستخدام السلع والخدمات، لتحقيق هدف بعيد المدى، وهو نقيض التبذير والإسراف.

- **التأمين:** يعتبر التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الإقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع, مما يعمل على اختلال التوازن في تكلفة السلعة وبالتالي على نظام الأسعار التي يعتبر بدوره عاملا من عوامل حفظ التوازن في الإقتصاد الكلي.[2]

- **القرض الاستهلاكي:** قرض شخصي متوسط الأجل لا تتجاوز مدته خمس سنوات، يقدم للعميل بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية.[3]

- **القرض العقاري** :القرض العقاري هو كل عمل يرد على الأملاك العقارية لقاء عوض يضع بموجبه شخص مؤسسة القرض أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر المستفيد على أن يلتزم هذا الأخير كالضمان أو الكفالة.[4]

- **قرض الطوارئ:** مصطلح عام يشير إلى تقديم دعم مالي إلى شركة أو حكومة توشك على الإفلاس بسبب أزمة مالية طويلة، بحيث يؤثر إفلاسها على حياة الملايين من الناس.

- **خلق الثروة:** خلق الثروة هو عملية الاستثمار في فئات الأصول المختلفة حيث ستساعد الإستثمارات في تلبية الاحتياجات الرئيسية، وينبغي أيضا أن تكون هذه الإستثمارات قائمة بذاتها حيث يمكن أن تولد مصدرا مستقرا للدخل، مما يساعد المرء على تحقيق تطلعاته.

---

[1] وزارة المالية، **الفرق بين الادخار والاستثمار**،ESERVICES.MOF.GOV.AE، الإمارات العربية المتحدة،2022.

[2] مصعب بالي، مسعود صديقي، **مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبة والمالية،العدد2، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2016، ص22.

[3] بنك برقان،**WWW.BURGAN.COM** ، 22:58،2022.

[4] حبال فريان، بدرات تسعديت ،**القرض العقاري في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون عقاري، الجزائر،2018، ،ص21.

الشكل رقم 3: مكونات الشمول المالي

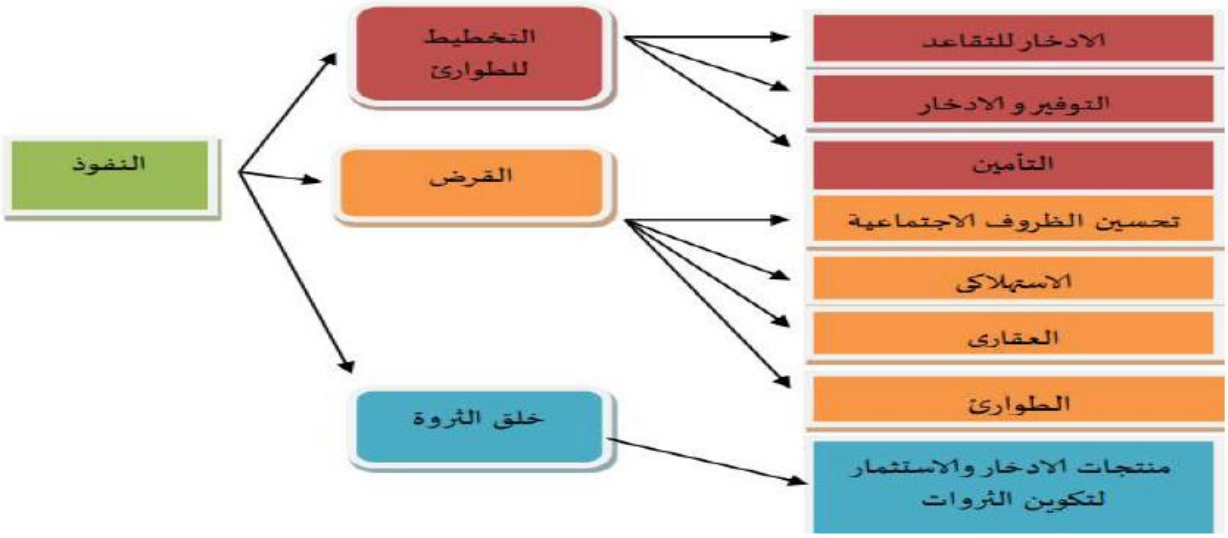

المصدر: قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة– دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية**، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد1، المجلد5، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ماي 2022، ص600.

المبحث الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

قام تحالف الشمول المالي بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للإحتياجات الخاصة لكل بلد، ولكنها بنفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان، ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: امكانية الوصول للخدمات المالية وإستخدام الخدمات المالية، من جهة أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي أنه عنصر رئيسي للتمكين من مكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، مما يؤدي إلى زيادة التركيز والإهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي، ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام2012 على تقديم توصية تشمل ثلاث مؤشرات رئيسية للشمول المالي هي: [1]

. سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

. الإستخدام الفعال للخدمات المالية.

. تعزيز جودة الخدمات المالية.

وفيما يلي سنعرض وصفا لكل بعد من أبعاد الشمول المالي الثلاثة:

1- الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي،...)،ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

[1] حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية**، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص ص9-11.

ويمكن قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية: عدد نقاط البالغين لكل 100000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، حسابات النقود الإلكترونية، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات، والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2- إستخدام الخدمات المالية:

يشير بعد إستخدام الخدمات المالية إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى إستخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويقاس بعد إستخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، ونسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

3- جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يعتبر عدم الوصول للخدمات المالية مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فإن ضمان جودة الخدمات المالية يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة إتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، ويعتبر بعد الجودة للشمول المالي بعدا غير واضح، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى

خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[1]

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:[2]

– **القدرة على تحمل التكاليف:** ونقصد به مدى تكلفة الإحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛

– **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من إتخاذ قرارات سليمة بشأن إستخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة؛

– **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في إستخدام الخدمات المالية؛

– **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الإحتيال والممارسات الغير عادلة؛

– **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛

– **المديونية أو السلوك المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كم يتأخر المقترضون في السداد ضمن فترة زمنية معينة؛

– **العوائق الإئتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط إستخدام الخدمات المالية، ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على إختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

---

[1] Aliance for financial inclusion AFI، **measuring financial inclusion:** core set of financial inclusion indicators thailand ،2011، p 02.

[2] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، العدد 02، المجلد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص ص 652-653.

الشكل رقم 4: أبعاد الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الشمول المالي العالمي الجديد global findex الذي يستخدم لقياس مستوي إستخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، يتم إجراء مقارنات دولية وإقليمية من خلال هذه البيانات، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدول على تحقيق الشمول المالي وتطويره، حيث نذكر فيما يلي أهم مؤشرات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:[1]

1- إستخدام الحسابات المصرفية؛

2- الإدخار

[1] عزاوي أسامة، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي**، مجلة العلوم التجارية والتسيير، العدد 01، المجلد 17، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص ص 109-110.

3- الإقتراض

4- المدفوعات

5- التأمين

وقد قام صندوق النقد العربي بشرح هذه المؤشرات كما يلي:[1]

1- مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد أو مؤسسات التمويل الصغرى.

- الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية).

- عدد المعاملات (الإيداع أو السحب)

- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2- مؤشر الإدخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام نادي توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك خلال 12 شهر الماضية.

3- مؤشر الإقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛

[1] جلال الدين بن رجب، **كيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي والتعرف على محدداته**، صندوق النقد العربي، 2017، ص ص 7-11.

– النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية (بما في ذلك العائلة والأصدقاء).

4- مؤشر المدفوعات:

– النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛

– النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛

– النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال وتلقي أموال في 12 شهر الماضية.

5- مؤشر التأمين:

– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

– النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في مجال الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

الشكل رقم 5: مؤشرات الشمول المالي

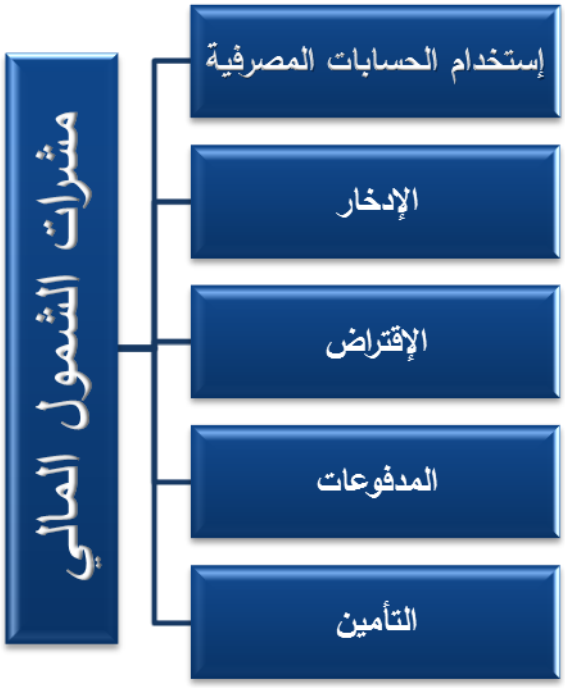

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المعطيات السابقة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل ماهية الشمول المالي وأهم مؤشراته والتي تتمثل في إستخدام الحسابات المصرفية، الإقراض، الإدخار، المدفوعات والتأمين ومن خلالها نستطيع قياس نسبة الشمول المالي لأي دولة، بالإضافة إلى التطرق إلى الأبعاد التي يمكن حصرها في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، الإستخدام الفعال للخدمات المالية، تعزيز جودة الخدمات المالية، وذكر الأهمية التي ينطوي عليها الشمول المالي التي تتمثل في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، تعزيز استقرار النظام المالي وتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم وأخيرا أتمتة النظام المالي، أما الأهداف التي تحقق من خلاله فهي كثيرة نذكر أهمها حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، تشجيع المواطنين على الإدخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وتقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع.

الفصل الثالث

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطور ملحوظ في إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني من بطاقات الدفع المصرفية ومحطات الدفع الإلكتروني، كما شهدت أيضا تطور ملموس في نسب إستخدام مؤشرات الشمول المالي، في هذه الدراسة نستعرض أهم الاحصائيات والتطورات فيما يخص الشمول المالي ووسائل الدفع الإلكتروني .

المطلب الاول: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

توجد في الجزائر مجموعة من وسائل الدفع الإلكتروني تتمثل في: [1]

أولا: البطاقات البنكية

عرفت الجزائر تغيرات عديدة في نظامها المالي في إطار التطورات العالمية وآخرها ثورة تكنولوجيا المعلومات وإدخال التقنية للمجال المالي من خلال إستحداث وسائل الدفع الإلكتروني، حيث تمثل البطاقات البنكية أكثر الأنواع إنتشارا، إذ قامت البنوك بإصدار بطاقات بنكية سواء المحلية منها والدولية،

في سنة 2016 تم إدراج البطاقات البنكية في عمليات الدفع والهدف المعلن من هذا المشروع، هو:

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك.
- وضع الموزعات الآلية في البنوك تشرف عليها المؤسسة.

البطاقات البنكية المحلية ودولية:

تولت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) التي تأسست سنة 1995 بمساهمة كل من: (CNEP. CPA.BNA.BEA.BDL.BADR.ALBARAKA.CNMA)

مهمة تحديث التقنيات البنكية وتطويرها وكذا تسيير النقد ما بين البنوك، حيث تقوم الشركة بإصدار البطاقات البنكية سواء المحلية أو الدولية بإجراء عقد مع البنك حسب المقاييس المعمول بها دوليا.

[1] بن لخضر عبد الغاني، معمري عبد الوهاب، **تقيم وسائل الدفع الإلكتروني في ظل إنتشار التكنولوجيا المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد3، المجلد7، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021، ص6.

البطاقات ما بين البنوك (CIB) (البطاقات المحلية):

بطاقة (CIB) هي بطاقة إلكترونية ذات إستعمال شخصي مستندة على حساب بنكي صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة، حيث أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05/ 04 المؤرخة في 02 أوت 2004، التي تحدد الشكل ومواصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر، حيث يجب أن تستوفي معيار EMV، (visa mastercard،europay)، وهو معيار فني لعمليات الدفع بإستخدام البطاقات الذكية.

ويوجد نوعان من بطاقة[1] (CIB) :

• **البطاقة العادية:** يمكن من خلالها القيام بعمليات الدفع والسحب عبر كامل الشبكة، وتقدم لزبائن البنوك بناء على معايير يحددها كل بنك على حدة وهي ذات لون أزرق، في الغالب تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر من 10000دج.

• **البطاقة الذهبية:** إضافة إلى خدمات السحب والدفع يمنح هذا النوع من البطاقات خدمات إضافية لحاملها وكذا سقف أعلى للسحب والدفع، وتكون ذات لون ذهبي، توجه هذه البطاقة لفئة معينة من عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج.

• **البطاقات الدولية:** إلى جانب إصدار البطاقات المحلية بنوعيها قامت البنوك الجزائرية بإصدار بطاقات دولية مطابقة للبطاقات المتعامل بها في دول العالم، والتي يمكن استعمالها على مستوي الدولي ومن الأكثر استعمالا نجد:

• **بطاقة فيزا:** وهي الأشهر على الإطلاق والأكثر قبولا في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم وتستحوذ وحدها على حوالي 44 % من سوق بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.

• **ماستر كارد:** تحتل المرتبة الثانية في الانتشار بعد بطاقة فيزا، ولكنها تفوقت عليها بالتقنيات العالمية مثل: تقنية PayPass وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقته المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا.

بطاقات CORPORATE: وهي بطاقة محلية مخصصة وموجهة إلى المهنيين والمؤسسات من أجل تغطية مختلف النفقات.[2]

[1] بن لخضر عبد الغاني، معمري عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص7.
[2] بنك تنمية المحلية، **WWW.BDL.DZ**، الجزائر ، 2022/6/12، 14:45.

الجدول رقم 1: حجم إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية في الجزائر خلال 2017-2021

نوع البطاقة / السنة	CIB	الذهبية	EPARGNE	CORPORATE
2017	77708	----	----	----
2018	1140741	5722403	946550	----
2019	2764127	5900000	----	29503
2020	1015247	6938851	1640929	25990
2021	1530403	8841339	1237885	82671

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف شركة SATIM

يتضح من خلال الجدول أن هناك تطور واضح وزيادة معتبرة في حجم إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث نجد ان حجم إصدار بطاقة CIB وهي بطاقة ما بين البنوك بلغ 77708 بطاقة سنة 2017 في حين تطور هذا العدد إلى 1530403 بطاقة سنة 2021، ونفس الشيء بالنسبة للبطاقة الذهبية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر حيث نلاحظ ان حجم اصدارها ازداد بشكل كبير فنجد أن سنة 2018 تم إصدار 5722403 بطاقة ليرتفع هذا العدد إلى 8841339 بطاقة سنة 2021، وفيما يخص بطاقة EPARAGNE فقد ازداد حجم اصدارها بشكل ملحوظ حيث سجلنا سنة 2018 إصدار 946550 بطاقة وتطور عذا العدد ليبلغ 1237885 بطاقة سنة 2021، اما بطاقة CORPORATE فقد بلغ عدد البطاقات المصدرة سنة 2019 29503 بطاقة ليتضاعف هذا العدد ويصل إلى حدود 82671 بطاقة في سنة 2021، لتتصدر بطاقتي الدفع الإلكتروني الذهبية وCIB قائمة اكثر بطاقات الدفع انتشارا في الجزائر.

الجدول رقم 2: حجم المعاملات بالدفع الإلكتروني في الجزائر من 2016 إلى 2021

السنة	هاتف/ إتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي (دج)
2016	**6536**	**388**	**51**	**391**	**0**	**0**	**0**	**7366**	**15009842.02**
2017	**87286**	**5677**	**2467**	**12414**	**0**	**0**	**0**	**107844**	**267993423.40**
2018	**138495**	**871**	**6439**	**29722**	**1455**	**0**	**0**	**176982**	**332592583.28**
2019	**141552**	**6292**	**8342**	**38806**	**2432**	**5056**	**0**	**202480**	**503870361.61**
2020	**4210284**	**11350**	**4845**	**85676**	**68395**	**213175**	**235**	**4593960**	**5423727074.80**
2021	**6993135**	**72164**	**8372**	**120841**	**155640**	**457726**	**13468**	**7821346**	**11176475535.68**

المصدر: بالاعتماد على احصائيات من طرف موقع GIE MONETIQUE

يبين الجدول السابق حجم، عدد، ونوع المعاملات بالدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث نسجل زيادة مستمرة ضخمة في العدد الإجمالي للمعاملات بالدفع الإلكتروني، فقد تم إحصاء 7366 عملية دفع إلكتروني سنة 2016 وتضاعف هذا العدد بشكل كبير جدا ليبلغ 7821346 معاملة سنة 2021، كما توزعت معاملات الدفع الإلكتروني على عدة مجالات، فنجد أن عملية دفع فواتير الهاتف والاتصالات بلغت 6536 عملية سنة 2016 لتتضاعف إلى حدود 6993135 عملية دفع سنة 2021، أما عمليات الدفع الإلكتروني في مجال النقل فقد بلغت 388 عملية في 2016 وتضاعفت بدورها إلى 72164 عملية دفع سنة 2021، وكذلك ازدادت عمليات دفع فواتير الكهرباء والماء من 391 عملية سنة 2016 إلى 120841 عملية دفع سنة 2021، كما سجل أيضا قطاع الخدمات الإدارية زيادة معتبرة في عمليات الدفع الإلكتروني فقد سجل 1455 عملية سنة 2018 وازداد هذا العدد إلى 155640عملية دفع في سنة 2021، وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد تطور عدد عمليات الدفع الإلكتروني فيه بشكل كبير حيث بلغ 457726 سنة 2021 وهو الذي سجل 5056 عملية سنة 2019، كما سجلنا أيضا 13468 عملية دفع إلكتروني في مجال بيع السلع سنة 2021، وبصفة عامة فقد بلغ مبلغ التعامل بالدفع الإلكتروني في الجزائر 1117645535.68 دج حيث تضاعف بشكل ضخم بعد أن كان 15009842.02 دج سنة 2016، ويرجع السبب إلى تطور منتجات الدفع الإلكتروني التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية، نقص السيولة في شبابيك البنوك ومراكز البريد دفع المواطنين الجزائريين إلى تعويضها بوسائل الدفع الإلكتروني.

ثانيا– الصرافات الإلكترونية:

1– تعريف الصرافات الإلكترونية: هو جهاز يتم تثبيته من قبل مؤسسات الائتمان أو مراكز التحقق من البريد أو من قبل مصدري البطاقات الرئيسيين، يسمح هذا الجهاز من خلال البطاقة بالسحب النقدي وإستشارة الرصيد على مدار 24 ساعة في اليوم و7أيام في الأسبوع، مع سهولة التعامل وأمن تام في المعاملات.[1]

الجدول رقم 3: تطور عدد الصرافات الالية في الجزائر

السنة	عدد الصرافات الآلية
2016	1370
2017	1443
2018	1441
2019	1621
2020	3030
2021	3053

المصدر: بالاعتماد على موقع GIE MONETIQUE

وقمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل التالي:

[1] بن مداني صديقة، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر : الوضع ووجهات النظر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، المجلد16، المدرسة العليا للإقتصاد، وهران، الجزائر، 2020، ص803.

الشكل رقم 6: أعمدة بيانية تمثل تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر

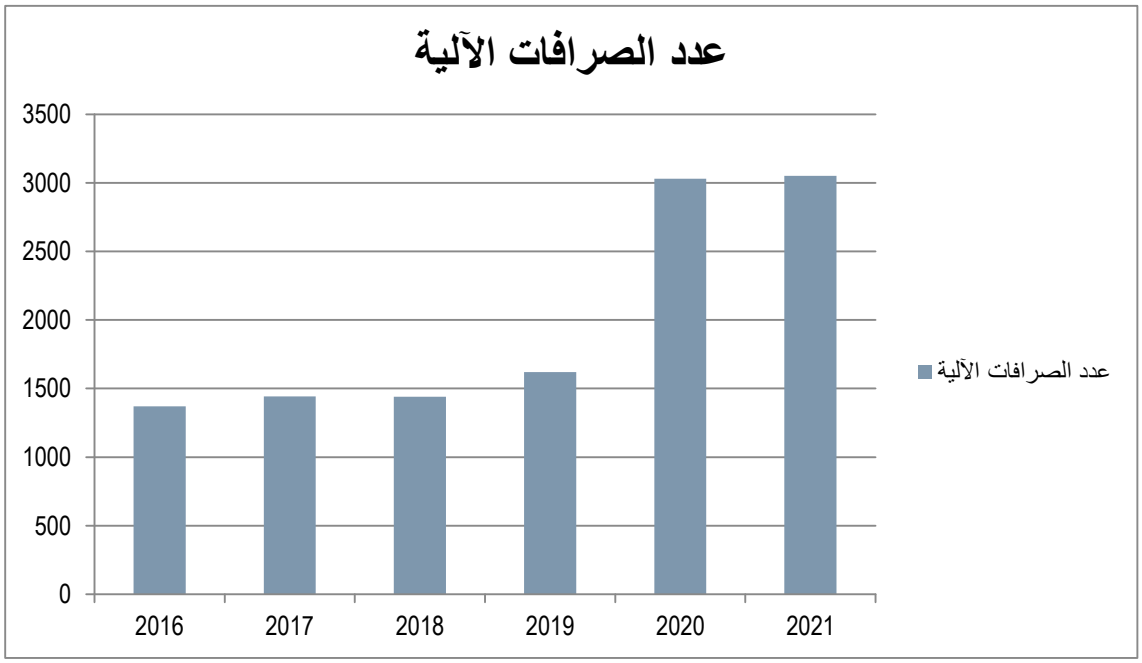

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

تبين هذه الأعمدة البيانية تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، وهو الذي سلك إتجاه تصاعديا منذ سنة 2016 حيث بلغ في تلك السنة 1370 صراف آلي، وقد تطور هذا العدد مع توالي السنوات، فتم تسجيل 1443 صراف آلي سنة 2017، ليحدث إنخفاض طفيف في السنة الموالية بسبب الأعطال، أما في سنة 2019 فتم احصاء 1621 صراف آلي، وقد لوحظت زيادة كبيرة ومعتبرة سنة 2020 حيث تم تسجيل 3030 صراف آلي في هذه السنة و3053 صراف في السنة الموالية لها.

ثالثا–محطة الدفع الإلكتروني:

– **تعريف محطة الدفع الإلكتروني:** هو أي جهاز يسمح بمعالجة الدفع عن طريق البطاقة الإلكترونية وهو مرتبط بالخدمات المتخصصة للبنك يمكن للتاجر أيضا دمج وظيفة تسجيل النقد في محطة الدفع الإلكترونية الخاصة به، إنها آلة مزودة بلوحة مفاتيح وشاشة، برنامج، مع ذاكرة ويقدم خدمات متنوعة.[1]

[1] بن مداني صديقة، **مرجع سبق ذكره**، ص805.

الجدول4: تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر

السنة	عدد محطات الدفع الإلكتروني
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23762
2020	33945
2021	37561

المصدر: بالاعتماد على موقع GIE MONETIQUE

وقد قمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 7: تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر

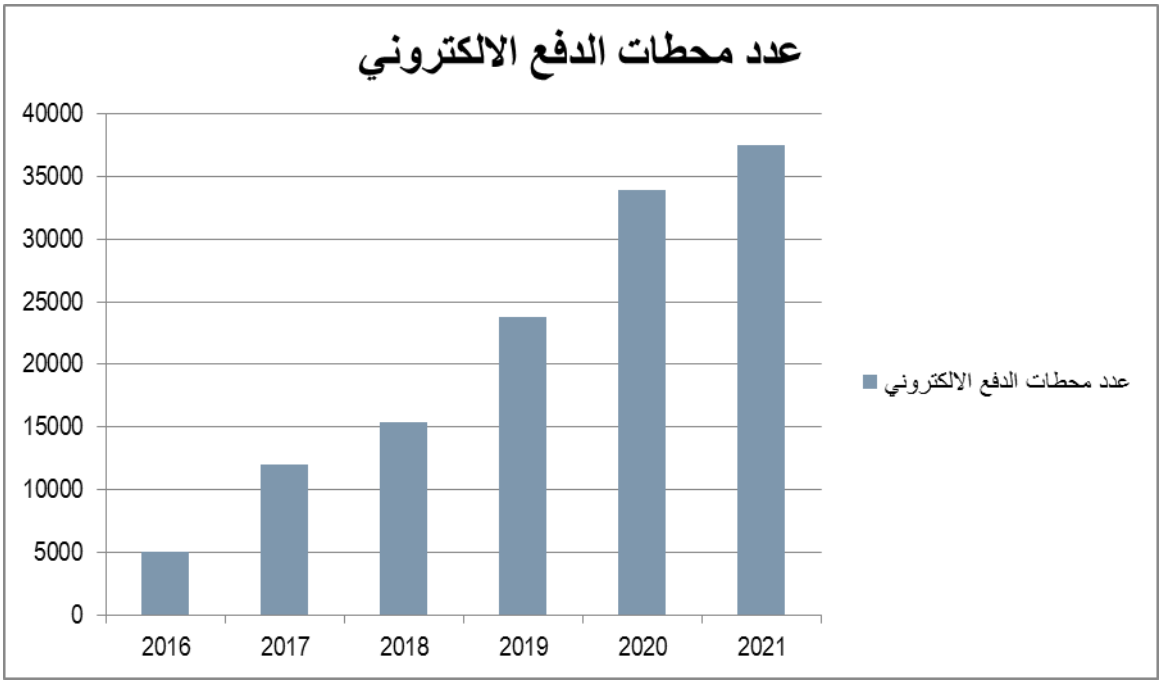

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

تتولى البنوك الجزائرية الخاصة منها والعمومية إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر، توزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار والمؤسسات الإقتصادية من أجل تقديم خدمة الدفع الإلكتروني لزبائنه، وخلال الفترة من 2016 إلى غاية 2021 لوحظ تزايد في عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة من 5049 جهاز دفع إلى 37561، وهو ما تبينه الأعمدة البيانية السابقة.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

1- **مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية:** يقيس هذا المؤشر نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات بنكية في مؤسسات مالية خلال الفترة 2011-2014-2017.

الجدول رقم 5: نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الجزائر

المجموع			الذكور			الإناث		
السنة	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	%33	%50,5	%42,5	%46	%61	%56	%20	%40	%29

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي global findex databas

لا يزال مؤشر إستخدام الحسابات البنكية للبالغين 15 سنة فما فوق في الجزائر يسجل نسب منخفضة نسبيا، فبالرغم من إرتفاع هذه النسبة من 33% سنة 2011 إلى 42.5% سنة 2017 إلى أن هذه النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بدول عربية أخرى، فنجد أن نسبة الذكور مهيمنة على العدد الإجمالي لملاك الحسابات البنكية حيث ارتفعت من 46% في 2011 إلى 56% سنة 2017، أما النساء فلازلن يعانين من الاستبعاد المالي حيث بلغت نسبة ملاك الحسابات من الإناث 20% سنة 2011، وازدادت بشكل طفيف لتبلغ 29% سنة 2017 وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع نسبة الذكور، يرجع السبب إلى زيادة مستوى الوعي المالي لدى البالغين من الذكور أكثر من فئة الاناث.

2- **مؤشر الإدخار:** يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين 15 سنة الذين يقومون بالادخار في المؤسسات المالية خلال الفترة 2011-2014-2017.

الجدول رقم 6: نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017
النسبة	%4	%14	%11

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX DATABASE

والشكل التالي بين لنا تطور هذه النسبة من 2011 إلى سنة 2017:

الشكل رقم 8: أعمدة بيانية تمثل تطور نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين يمتلكون حسابات بنكية

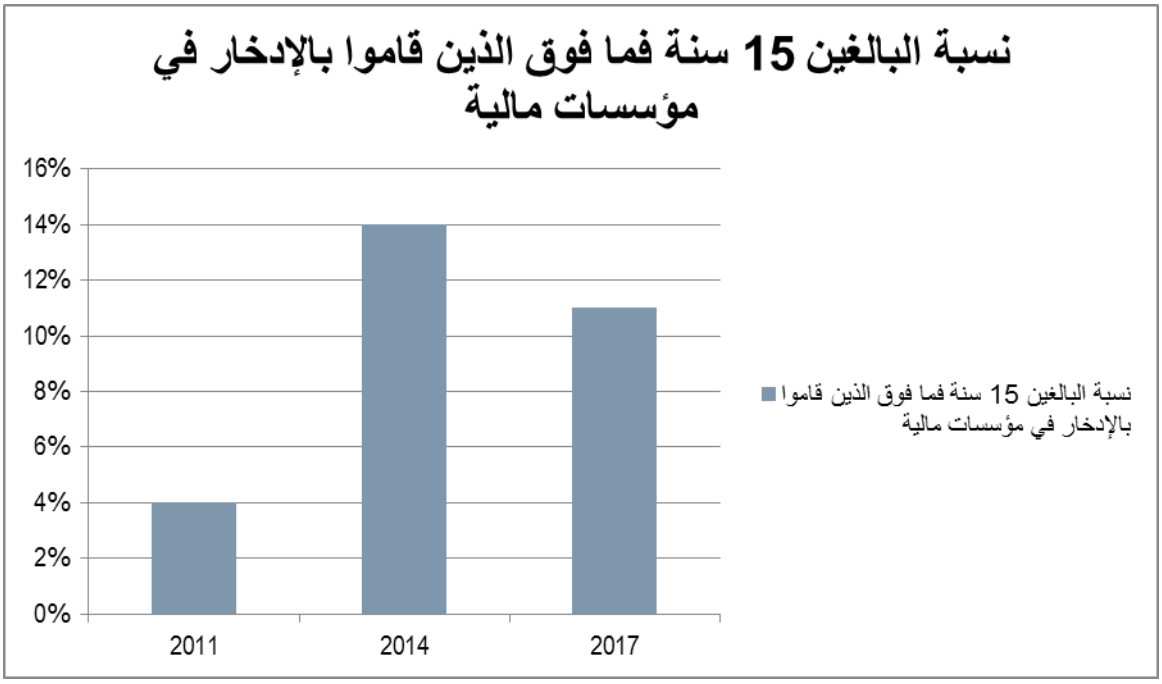

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

في الجزائر لازالت نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية دون المستوى المأمول، بالرغم من أنها تضاعفت من 4% سنة 2011 إلى 11% سنة 2017، الأمر الذي يتطلب من البنوك والمؤسسات المصرفية بذل جهود توعوية بهدف تغيير سلوك الإدخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية.

3- **مؤشر الاقتراض:** يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد البالغين 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية

الجدول رقم 7: نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017
النسبة	%1	%2	%5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على the little data book on financial inclusion world bank group2017

والشكل الموالي يبين لنا تطور نسبة المقترضين في سنوات 2011، 2014، 2017:

الشكل رقم 9: نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية

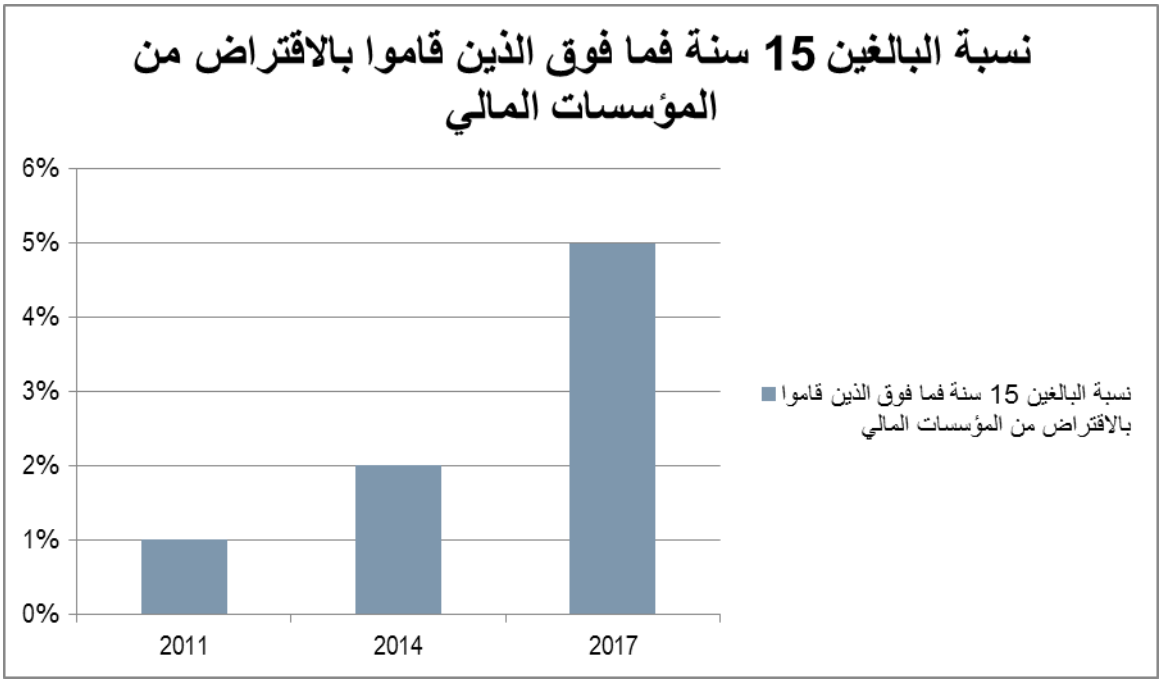

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من خلال الشكل السابق أن قيمة هذا المؤشر قد سجلت إرتفاعا ملحوظا، حيث تزايدت قيمة المؤشر تدريجيا من 1% سنة 2011 إلى 5% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة على العموم بالمقارنة مع دول عربية اخرى.

4- **مؤشر إستخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ:** يبين إستخدام مؤشر الصراف الآلي مدى وصول الزبائن إلى حساباتهم البنكية من أجل سحب النقود، الإيداع النقدي أو الشيكات، دفع الفواتير، مراقبة أرصدة الحسابات، وفيما يلي جدول يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر:

الجدول رقم 8: تطور عدد الصرافات الالية لكل 100 الف بالغ في الجزائر من 2011 إلى 2019:

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
العدد	6.10	7.61	9.13	9.54	9.64

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 10: تطور عدد الصرافات الآلية المتاحة لكل 100 الف بالغ في الجزائر من سنة 2011 إلى 2019

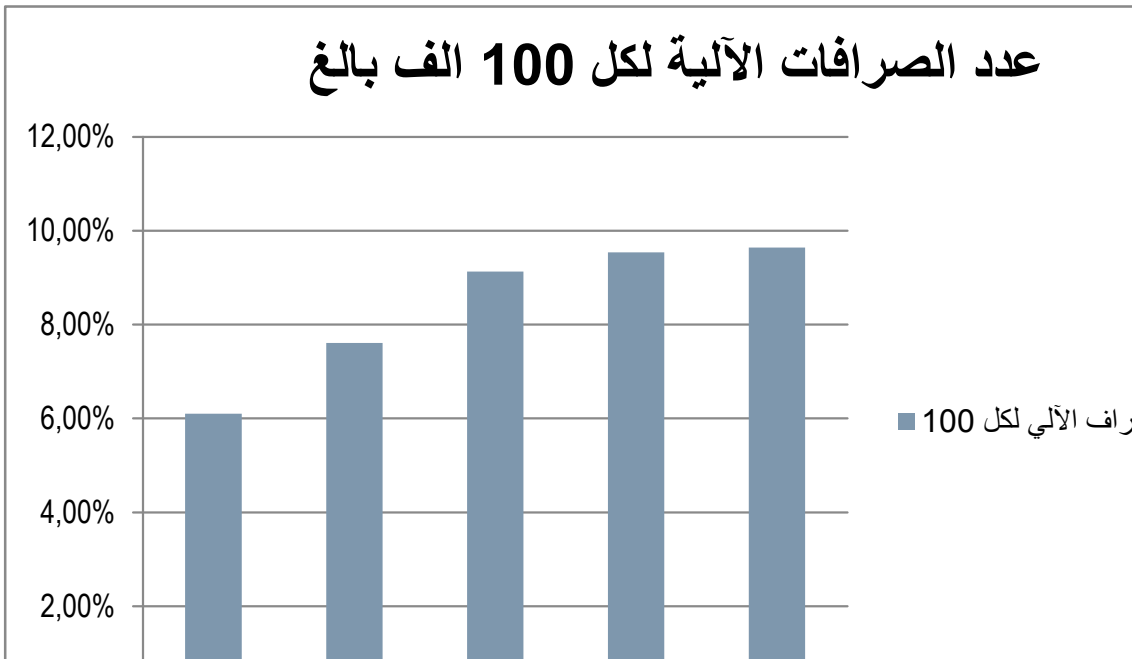

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الشكل السابق نجد أن هناك زيادة في عدد الصرافات الآلية لكل 100الف بالغ، فنجد ان هذا العدد بلغ 6.10 سن صراف آلي لكل 100 ألف بالغ سنة 2011 ليأخذ في الارتفاع ويصل إلى 9.64 صراف سنة 2019، لكن هذا العدد يبقى منخفض نسبيا ولا يرقي إلى مستوى التطلعات.

5- **مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ:** يبين هذا المؤشر مدى إنتشار الفروع البنكية في الجزائر، أي عدد البنوك المتوفرة لتقديم خدمات مالية وبنكية ل 100 الف مواطن، والجدول الموالي يبين تطور عدد الفروع البنكية في الجزائر في السنوات من 2011 إلى 2019:

الجدول رقم 9: تطور عدد الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 الف بالغ

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	5.20	5.20	5.20	%5.20	5.30	5.30	5.20	5.20	5.20

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

والشكل الموالي يبين تطور هذا العدد في الجزائر:

الشكل رقم 11: اعمدة بيانية تبين تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ في الجزائر

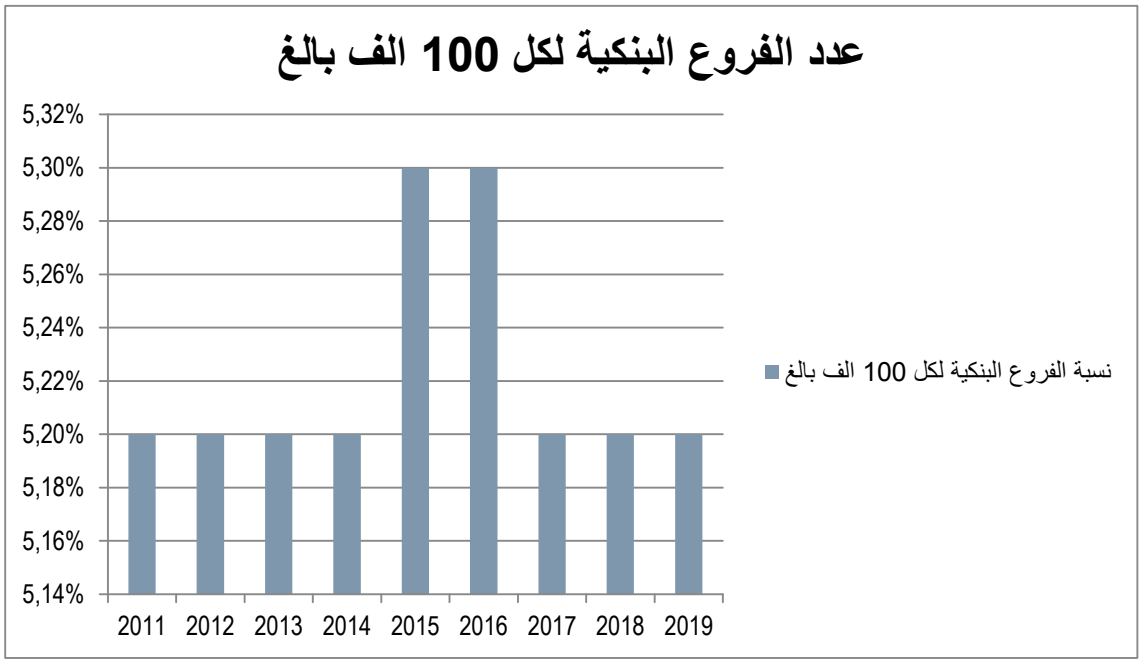

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

يبين الشكل السابق تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 بالغ من سنة 2011 إلى غاية 2019، حيث نجد ان هناك ثبات نسبي من سنة 2011 إلى غاية 2014 عند النسبة 5.20 فرع لكل 100 ألف بالغ، ليرتفع هذا العدد ارتفاع طفيف في 2015و2016 إلى 5.30 فرع بنكي، ويعود هذا العدد إلى الإنخفاض في السنوات من 2017 إلى 2019.

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

حسب ما جاء في تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، أن التقدم الملحوظ والزيادة في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تعود إلى تطور وزيادة إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وهو ما نتج عنه إصدار جيل جديد من الخدمات المالية والمصرفية التي تعتمد على الأنترنت والهواتف المحمولة، وهذا ما خلق فرصة كبيرة لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على إستخدامها بصورة أكبر وأحسن، فإستخدام البطاقات المصرفية في عملية الدفع الإلكتروني يقوم بطريقة مباشرة بتفعيل مؤشرات الشمول المالي، حيث لإستخدام هذه البطاقات في عملية الدفع الإلكتروني وجب على المواطن ملكية حساب مصرفي، ادخار أموال في حسابه المصرفي، توفر محطات الدفع الإلكتروني في المحلات والفضاءات التجارية، وكذلك زيادة إنتشار أجهزة الصراف الآلي في الفروع المصرفية والمؤسسات المالية، فحققت الجزائر زيادة ملحوظة

في هذه المؤشرات كان أحد أهم أسبابها زيادة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، حيث ارتبطت زيادة عدد بطاقات الدفع الإلكترونية وكذلك الزيادة في عدد معاملات الدفع الإلكتروني بمؤشر ملكية الحسابات، بلغ عدد معاملات الدفع الإلكتروني 107844 معاملة قابلها إرتفاع في نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية حيث بلغت 42.5% سنة 2017، وهذا ما أدى إلى زيادة ادخار المواطنين لأموالهم في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر حيث بلغ 1621 سنة 2019 وهو ما أثر إيجابيا على مؤشر إستخدام الصراف الآلي الذي ارتفع في نفس السنة إلى 9.64 صراف آلي لكل 100 الف بالغ، بالإضافة إلى ذلك تعتمد وسائل الدفع الإلكتروني على الهوية الرقمية للعملاء مما يتطلب وضع حماية بالغة لخصوصية بيانات الأفراد من خلال الضوابط والإجراءات المفروضة التي تحكم العمل المالي الإلكتروني بهدف حماية العملاء، وهذا ما يتوافق مع متطلبات تحقيق الشمول المالي، ومن جهة أخرى فإن عدم وجود مؤشرات لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من جهة ونقص بيانات الشمول المالي من جهة أخرى، كان عائق في دراسة الدور الحقيقي لوسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الإمارات

إستطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تنافس الدول المتقدمة في مجال المدفوعات مثل فرنسا وإسبانيا، وهذا راجع إلى تطور وسائل الدفع الإلكترونية فيها، وتطور البنى التحتية واللوجستية فيها، وهذا ما سهم في تحقيق نسبة شمول مالي مرتفعة تجاوزت 68 بالمئة وجعلها تحتل المرتبة الثالثة في قارة آسيا.

المطلب الاول: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الامارات

1- بطاقات الدفع في الامارات: في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها9.9 مليون نسمة، يعد الشمول المالي مرتفعا للغاية، 87% من البالغين لديهم حساب مصرفي، يوجد حوالي 17 مليون بطاقة دفع في السوق، الإمارات العربية لديها أعلى معدل لملكية بطاقات الدفع في دول مجلس التعاون الخليجي، 70% من بطاقات الدفع هي بطاقات خصم و30% بطاقات ائتمان، تستخدم بطاقات الخصم أكثر فأكثر في اجهزة الصراف الآلي لسحب النقود، تستخدم بطاقات الإئتمان للدفع في أجهزة نقاط البيع، تهيمن أكبر 5 بنوك على سوق بطاقات الدفع، هذه البنوك هي: بنك الإمارات دبي الوطني ودبي الإسلامي، بنك أبو ظبي الأول، مصرف أبو ظبي الإسلامي، والإمارات الإسلامي، كما تستخدم بطاقات الدفع بشكل متزايد للمدفوعات عبر الأنترنت، يذكر أنه خلال فترة الوباء نما حجم التجارة الإلكترونية بسرعة وتجاوز 20 مليار دولار، تبلغ نسبة إستخدام بطاقات الدفع في الإمارات 32% وهذا المعدل آخذ في الازدياد.[1]

2- **أجهزة الصراف الآلي:** عدد أجهزة الصراف الآلي آخذ في التناقص، هناك إنخفاض في هذه الأجهزة التي كانت قبل بضع سنوات 5500 صراف آلي، ووفقا لبيانات عام 2020 انخفض العدد الإجمالي للصرافات الآلية إلى 4500 صراف آلي، على الرغم من وجود زيادة كبيرة في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي في الشهر الأول أثناء الوباء، إلى أن عمليات السحب من أجهزة الصراف عادت إلى مستوياتها السابقة بل ودخلت في اتجاه هبوطي.[2]

3- **المحافظ المالية الرقمية:** تتزايد أهمية القنوات الرقمية لإتمام المدفوعات في الوقت الراهن، لاسيما بعد التداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، وما دفعت إليه من تفضيل العملاء للدفع عن بعد تجنبا للاختلاط

[1] احمد البتكين، www.linkedin.com، 2022/06/06، 10:30.

[2] احمد البتكين، **مرجع سبق ذكره.**

من جهة والتخوف من إستخدام العملات من جهة أخرى، ودفع هذا التوجه الكثير من منافذ البيع ومزودي الخدمات إلى التوسع في تبني الحلول الرقمية، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد الطلب على هذه الحلول، وهنا نرصد أبرز منصات وبوابات الدفع والمحافظ الرقمية التي تتبناها الشركات والعملاء بشكل مباشر في السوق الإماراتي:[1]

– **منظومة الدرهم الإلكتروني:** وهي منظومة متكاملة لدفع رسوم الخدمات الحكومية وغير الحكومية، والتي تتيح تسديد رسوم اكثر من 5000 خدمة حكومية وفاتورة خدمات، بإستخدام عدة أنواع من البطاقات مسبقة الدفع التي يمكن إعادة تعبئتها إلكترونيا من الحسابات المصرفية.

– **إن جينيوس n genius:** يدعم الشركات بتوفير القدرة والأدوات لها من أجل تسهيل عملية التجارة الإلكترونية وإستقبال المدفوعات بأمان وسلاسة، وهو مدعوم باللغتين العربية والإنجليزية.

– **باي فورت payfort:** من أشهر وأحدث تطبيقات الدفع الإلكتروني، فقد أطلقت payfort في عام 2014 في الإمارات، وتعمل أيضا في السعودية ومصر، وتعتبر وسيلة هامة بالنسبة لأصحاب الأعمال والشركات الراغبة في توفير قنوات دفع الكترونية امام العملاء.

– **باي تابس:** وهو عبارة عن بوابة دفع يمكن دمجها بسرعة في مواقع التجارة، لتتيح إمكانية الإيداع السريع للمدفوعات في حساب التاجر، وتتيح هذه البوابة حلا سريعا للأصحاب الأعمال لإستقبال المدفوعات المحلية والعالمية.

– **تشيك أوت:** وهي مزود للتجارة الإلكترونية الدولية لحلول الدفع عبر الأنترنت، تأسست في 2012 وقدمت خدماتها في الإمارات منذ عام 2014، وتعتبر حلا مبسطا للشراء عبر الهاتف المحمول وعبر الأنترنت.

– **تلر:** يعتبر بوابة لتحصيل الدفعات عبر الأنترنت ويمتاز بإمكانية قبول الدفعات عبر وسائل التواصل والمواقع الإلكترونية، تناسب كافة الاعمال الخاصة بتجارة السلع وتوصيل الأغذية والخدمات.

– **زبوني:** شركة تقنية وتطبيق عبر الأنترنت تأسست في دبي عام 2017، ويسهل تطبيق المراسلة التجاري المتصل عبر الأنترنت على الشركات والتجار إجراء تعاملاتهم مع العملاء من خلال خدمات الدردشة أو وسائل التواصل الإجتماعي التي يفضلونها.

[1] جورج ابراهيم، www.alroeya.com، 2022/06/14، 18:50.

– **بيم BEAM:** يعتبر من أشهر المحافظ الرقمية في العالم، وفي الإمارات يمكن إستخدامه في أكثر من 3000 متجر، حيث تستخدم للدفع في مرافق مثل محطات البنزين أو دور السنيما، وتعمل مع أجهزة الأندرويد وIOS .

– **تطبيق فابيلس VAPULUS:** وهو منصة متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني، تتيح إجراء العديد من معاملات الدفع الإلكتروني، ويعمل كوسيط بين التاجر والعميل.

– **أبل باي:** هي تقنية دفع متوفرة لأنظمة IOS فقط كونها مقدمة من طرف شركة APPLE، وتقوم الخدمة بجمع تفاصيل بطاقات الدفع الخاصة بالعميل، لجعله قادرا على إستخدام الهاتف كأداة مباشرة للدفع.

– **سامسونغ باي:** يتيح إمكانية إدخال تفاصيل بطاقة بنكية إلى محفظة الكترونية وبالتالي الدفع والتصديق على المشتريات عبر قارئ بصمة الإصبع أو رقم التعريف الشخصي أو قارئ بصمة العين.

– **باي بال:** من أسرع الطرق وأكثرها أمانا لإرسال وتلقي المدفوعات عبر الأنترنت، حيث تتيح هذه الخدمة لأي شخص أن يدفع بأي طريقة يفضلها، بما في ذلك عن طريق بطاقات الإئتمان أو الحسابات البنكية أو أرصدة الحسابات دون مشاركة المعلومات المالية.

– **منصة باي إت PAYIT:** وهي محفظة رقمية متكاملة لجميع حاملي بطاقة هوية إماراتية سارية المفعول، وبغض النظر عن البنك الذي يتم التعامل معه، وتتيح إمكانية إرسال وإستقبال الأموال بشكل فوري وعلى مدار الساعة، والدفع عن طريق تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالشريك التجاري، أو عبر المواقع الإلكترونية.

– **محافظ وتطبيقات بنكية:** وهي عبارة عن تطبيقات تتاح أمام العملاء الخاصين بالبنك، وتتيح إمكانية الدفع المباشر لخدمات معينة أو التسوق وتسديد المدفوعات في بعض المواقع.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في الإمارات

1– مؤشر ملكية الحسابات المصرفية: بالنسبة للبالغين 15 سنة فما فوق الذين يملكون حسابات مالية في مؤسسات مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات 2011، 2014، 2017، فهي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الامارات

السنة	2011	2014	2017
النسبة	%60	%83	%87

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على the global findex database

حيث قمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل الموالي وذلك لإظهار مدى تطور هذا المؤشر:

الشكل رقم 12: تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية فالإمارات العربية المتحدة

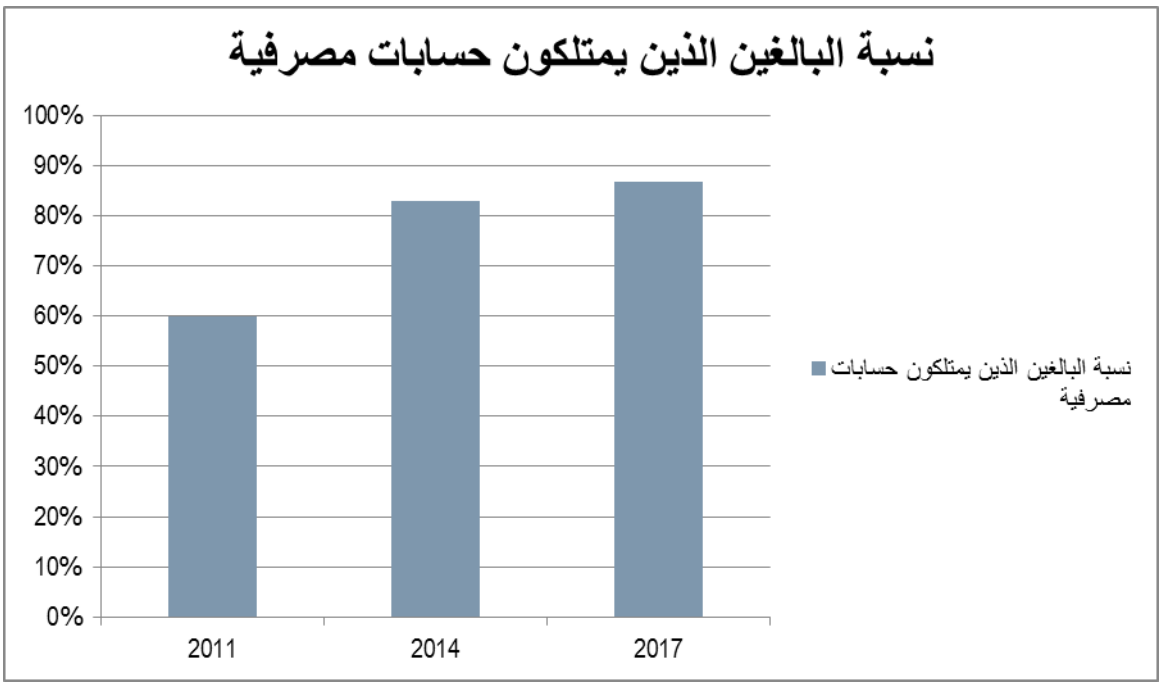

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مؤشر نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في مؤسسات مالية يأخذ إتجاه تصاعدي، فبلغ 60% سنة 2011، وإستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 87% في سنة 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى تطور النظام المصرفي الإماراتي، ثقة وإقبال العملاء على فتح حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية وذلك للاستفادة من مختلف الخدمات المعروضة من طرف المؤسسات المالية.

2- مؤشر الإدخار: يقيس هذا المؤشر نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين قامة بالادخار في مؤسسة مالية في سنوات 2011-2014-2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم 11: نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية

السنة	2011	2014	2017
النسبة	%19	%32	%29

المصدر: غريب الطاوس، دريد حنان، **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، العدد1، المجلد15، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021، ص 185.

وقد قمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 13: تطور نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية في الامارات

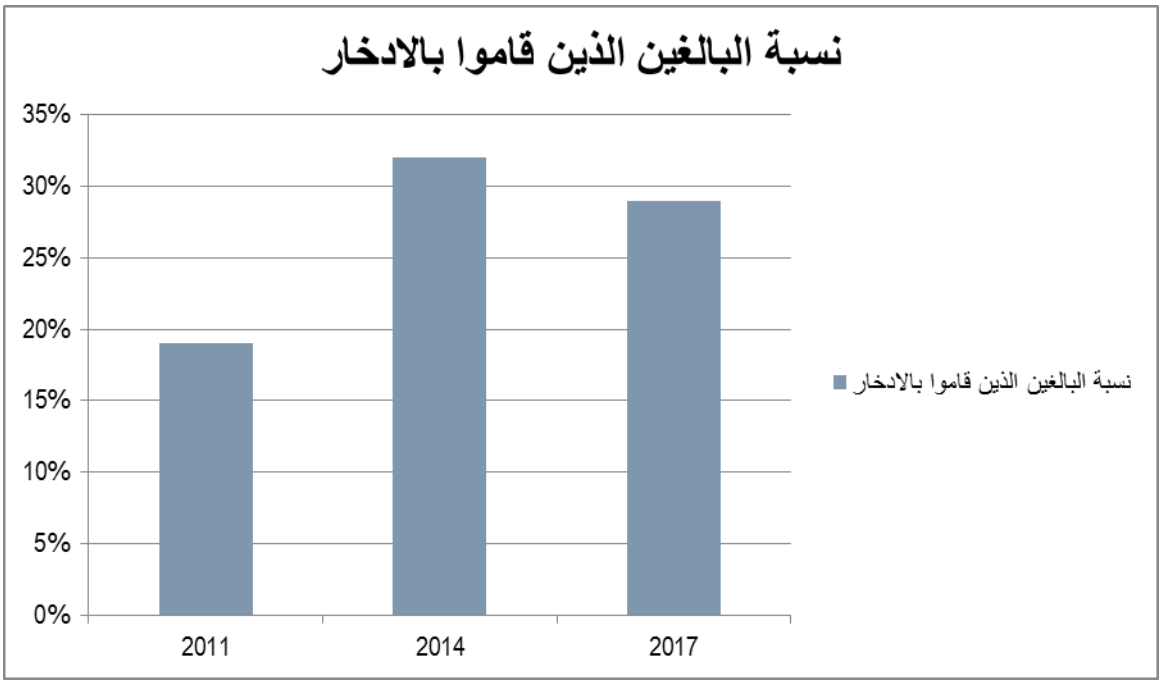

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

سجل مؤشر الإدخار في الإمارات العربية المتحدة في سنوات 2011، 2014، 2017، ارتفاعا في نسبة البالغين المدخرين، حيث تم تسجيل نسبة 19% سنة 2011، وارتفعت هذه النسبة إلى 32% في سنة 2014، بعد ذلك تم تسجيل إنخفاض طفيف في النسبة في سنة 2017 لتصل هذه النسبة إلى 29%، وتعتبر هذه النسبة الأكبر بين الدول العربية في تلك السنة.

3- **مؤشر الإقتراض:** يقيس هذا المؤشر نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في سنوات 2011، 2014، 2017، في الإمارات العربية المتحدة، ويبين الجدول الموالي تطور هذه النسبة في تلك السنوات

الجدول رقم 12: نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017
النسبة	%10	%15	%18.8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المؤشر العالمي للشمول المالي global fidex database2017

وقد قمنا بترجمة بيانات الجدول الشكل التالي:

الشكل رقم 14: تطور نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية في سنوات: 2014،2011، 2017.

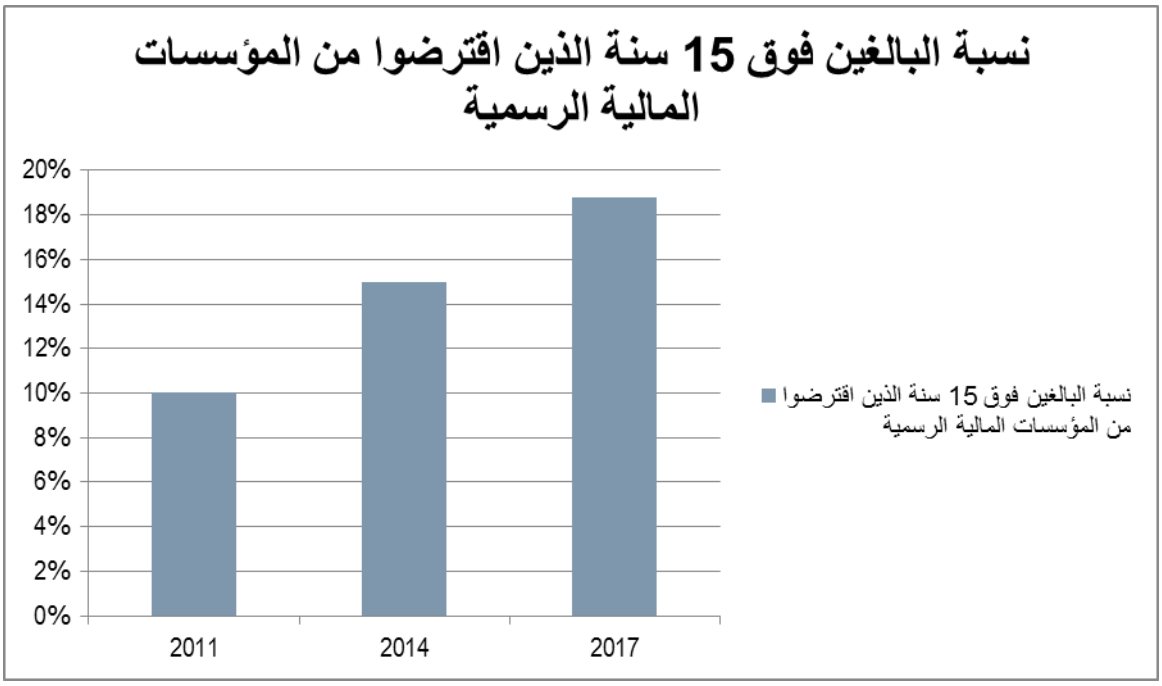

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

يظهر الشكل نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية في الإمارات العربية المتحدة في سنوات 2011، 2014، 2017، حيث نجد أن هذه النسبة ازدادت بشكل ملحوظ، ففي سنة 2011 تم تسجيل 10% من البالغين قاموا بالاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية، لترتفع هذه النسبة إلى 18.8% سنة 2017، وتعتبر أعلى نسبة بين الدول العربية في تلك السنة.

4- **مؤشر إستخدام الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ:** يبين هذا المؤشر مدى وصول الزبائن إلى حساباتهم البنكية من اجل سحب النقود، الايداع البنكي أو الشيكات، دفع الفواتير، مراقبة ارصدة الحسابات، والجدول التالي يبن تطور هذا المؤشر في الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم 13: تطور عدد إستخدام الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ في الامارات

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	53.86	56.86	58.78	61.12	64.38	65.42	65.37	64.48	60.91

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي2017

وقد قمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 15: عدد الصرافات الآلية لكل 100 الف بالغ في الإمارات في الفترة من 2011 إلى 2019

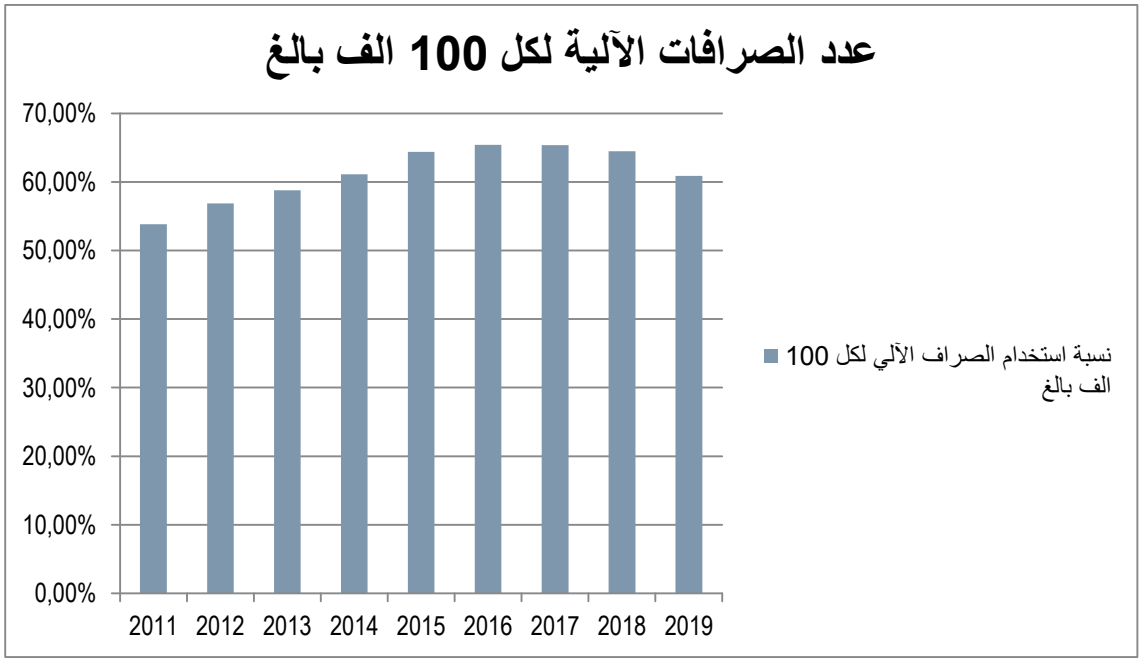

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة إستخدام الصرافات الآلية سلكت اتجاه تصاعدي من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، حيث سجلت هذه النسبة 53.86 صراف آلي لكل مئة الف بالغ في 2011 وقد ازدادت إلى 65.42 في 2016، بعد ذلك أخذت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 60.91% في سنة 2019، ويعود هذا الانخفاض إلى اعتماد المواطنين الإماراتيين على إدارة حساباتهم المصرفية بطريقة رقمية من خلال المنصات والتطبيقات عبر شبكة الانترنت.

5- **مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100الف بالغ:** يبين هذا المؤشر مدى إنشار الفروع البنكية في الإمارات العربية المتحدة، أي عدد البنوك والمصارف المتوفرة لتقديم الخدمات المالية والبنكية لـ 100 ألف مواطن، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الفروع المصرفية في الإمارات:

الجدول رقم 14: تطور عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ في الإمارات في الفترة من 2011 إلى 2019

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	11.70	12	12.4	12.8	12.8	12.4	11.3	10.7	9.5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي2017

وقد قمنا بترجمة بيانات الجدول إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 16: تطور عدد الفروع البنكية في الإمارات العربية المتحدة في الفترة الممتدة من 2011الى 2019

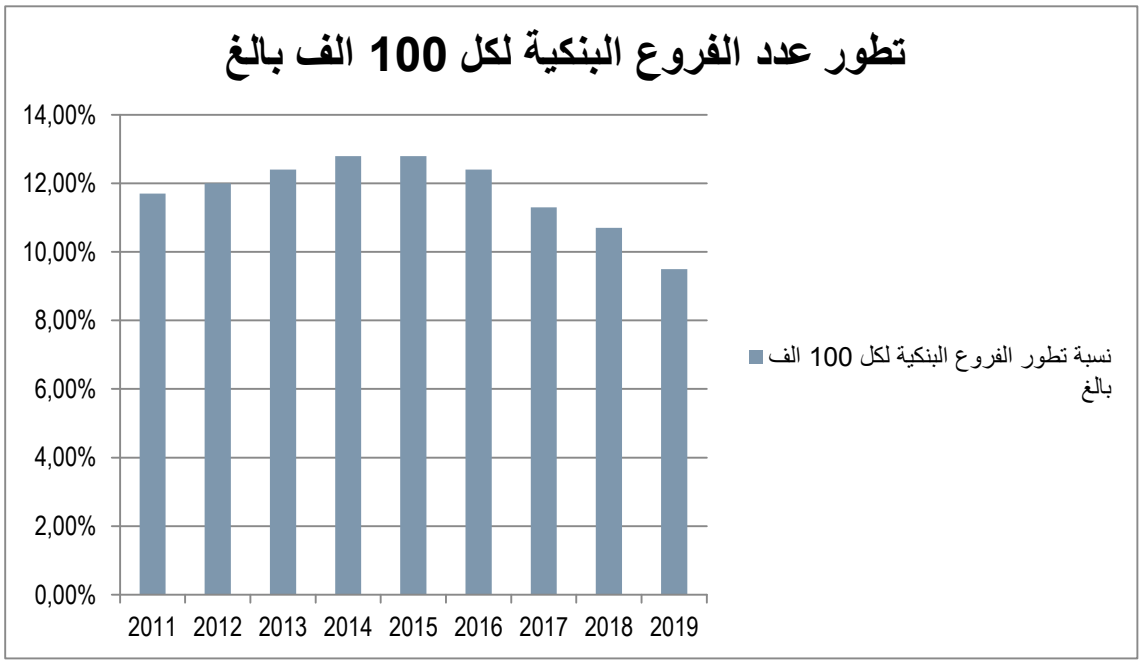

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الشكل نجد أن هناك زيادة في عدد الفروع البنكية لكل 100 بالغ في الإمارات، حيث إرتفع هذا العدد من 11.7 فرع بنكي سنة 2011 إلى 12.8 فرع بنكي سنة 2015، بعد ذلك إنخفض هذا العدد مع توالي السنوات ليستقر عند 9.5 فرع بنكي لكل 100 ألف بالغ سنة 2019.

ثانيا: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي

حسب ما جاء في تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2017، أن الشمول المالي محقق بنسبة كبيرة في الإمارات، ويعود السبب في ذلك إلى تطور النظام

الإقتصادي والمصرفي من جهة وتطور التكنولوجيا المالية من جهة اخرى، حيث تجاوزت الإمارات مرحلة الدفع الإلكتروني إلى مرحلة الدفع الرقمي، وهو ما نتج عنه إصدار جيل آخر من الخدمات المالية والمصرفية بالاعتماد على المحافظ المالية الرقمية وإستخدام وسائل دفع رقمية غير تلامسية، على غرار تقنيات (QR) والدفع عبر المحافظ المالية الرقمية بإستخدام تطبيقات الهاتف، وهو ما نتج عنه تحقيق نسب كبيرة للشمول المالي، ما أعطى فرصة كبيرة لزيادة عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية وهو ما سمح لمالكي الحسابات بإستخدامها بصورة أكبر وخدمة أجود، فإستخدام تقنيات الدفع الرقمي في عملية الدفع يقوم بطريقة مباشرة بتفعيل مؤشرات الشمول المالي، حيث لإستخدام هذه التقنيات وجب على المواطن امتلاك حساب مصرفي وادخار أمواله فيه، حيث نجد أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية بلغت 87% سنة 2017، بالاضافة إلى مؤشر الإدخار الذي حقق نسبة 29% في نفس السنة، وهذا راجع إلى التأثير الكبير الذي قامت به وسائل الدفع الرقمية على هذه المؤشرات، ومن جهة أخرى شهدت الإمارات تراجع نسبي في عدد الصرافات الآلية لكل 100 الف بالغ حيث انخفض إلى 60.91 صراف سنة 2019 بعد أن كانت 65.42 سنة 2016، وذلك لأن وسائل الدفع الرقمي تقوم بتسوية المعاملات المالية عن بعد وبطريقة غير تلامسية بدون الحاجة إلى الصرافات الآلية حيث تعتمد هذه الوسائل على الهوية الرقمية للعملاء مما يتطلب حماية بالغة لخصوصية الأفراد من خلال الضوابط والإجراءات المفروضة التي تحكم العمل المالي الرقمي بهدف حماية العملاء وهو ما يتوافق مع متطلبات تحقيق الشمول المالي، ومن جهة أخرى فإن عدم وجود مؤشرات تقيس دور وسائل الدفع الإلكتروني والرقمي في تحقيق الشمول المالي، وكذلك نقس بيانات الشمول المالي المقدمة من طرف المؤشر العالمي للشمول المالي، كان عائق في دراسة الدور الحقيقي لوسائل الدفع الرقمي في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة

أولا: مقارنة بين الجزائر والامارات في مجال وسائل الدفع الإلكتروني

عند مقارنة وسائل الدفع الإلكتروني في كل من الجزائر والإمارات، نجد أن نظام الدفع في هذه الاخيرة تطور بشكل كبير مقارنة مع نظيره في الجزائر، حيث انتقلت وسائل الدفع في الإمارات من المستوى الإلكتروني إلى المستوى الرقمي وذلك بإستخدام تطبيقات الهاتف والمحافظ المالية الرقمية ومنصات الدفع عبر الأنترنت، أما في الجزائر فنحن في بداية مرحلة إنتشار ثقافة وسائل وبطاقات الدفع الإلكتروني في أوساط المواطنين، حيث نجد زيادة في عدد كل وسائل الدفع الإلكتروني في السنوات الأخيرة خاصة خلال فترة الوباء حيث ارتفعت نسبة إستعمال هذه الوسائل في الجزائر خلال هذه الفترة ب 2.5%، ومع ذلك

تبقى هناك فجوة كبيرة بين البلدين في هذا المجال، وهنالك عدة أسباب جعلت الإمارات العربية المتحدة تتقدم على الجزائر وتتجاوز مرحلة الدفع الإلكتروني إلى الدفع الرقمي، من أهمها:

- **تنوع عملة الدفع:** حيث نجد أن المدفوعات في الإمارات تتم عبر عدة عملات عالمية على غرار الدولار واليورو والجنيه الإسترليني، أما في الجزائر تتم إلا عبر الدينار الجزائري.
- **انفتاح الاقتصاد الإماراتي:** حيث نجد ان للمواطن الاماراتي الحرية في استقبال وتحويل الأموال وكذا حرية الدفع والتجارة الإلكترونية في مختلف المواقع العالمية عكس الجزائر التي يبقا اقتصادها مقيد بقوانين تحد من عملية تحويل واستقبال الأموال وحرية الدفع.
- **التكنولوجيا المالية:** للإمارات العربية تكنولوجيا مالية تعتبر من بين الأفضل في العالم وذلك بفضل تطور النظام الإقتصادي والنظام المصرفي، عكس الجزائر التي لازالت متخلفة نسبيا في هذا المجال.
- **التثقيف المالي:** يعتبر المواطن الإماراتي من بين أكثر الشعوب التي تحظى بثقافة مالية كبيرة وهو ما يفسر إرتفاع نسب التعامل بوسائل الدفع الأكثر تطورا وهي الرقمية منها، فيما يبقى التثقيف المالي للمواطن الجزائري محدود بالمقارنة مع نظيره الإماراتي حيث يفضل الجزائريون التعامل بالسيولة في معاملاتهم المالية.

ثانيا: مقارنة بين الجزائر والامارات في مجال الشمول المالي:

للمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة فيما يخص الشمول المالي، يجب أن نقارن بين نسب مختلف مؤشرات الشمول المالي، فتكون المقارنة بين البلدين كالتالي:

1- مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية: وهو مؤشر يقيس نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات بنكية، الجدول الموالي يبين لنا مقارنة بين الجزائر والامارات في سنوات 2011-2014-2017:

الجدول رقم 15: مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة في إستخدام مؤشر الحسابات المصرفية خلال السنوات 2011-2014-2017

السنوات	2011	2014	2017
الجزائر	%33	%50.5	%42.5
الامارات	%60	%83	%87

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 globale findex database

من خلال الجدول نلاحظ ضعف نسبة ملكية الحسابات المصرفية في الجزائر بالمقارنة مع الإمارات، حيث لم تتجاوز النسبة 33% من البالغين يمتلكون حسابات مصرفية سنة 2011 تقابلها 60% في دولة الإمارات في نفس السنة، وقد ارتفعت هذه النسبة في الجزائر إلى 42.5% سنة 2017، وهي تبقى نسبة ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع الإمارات التي سجلت 87% من البالغين يملكون حسابات بنكية في ذات السنة، ويرجع سبب ضعف الجزائر في نسبة ملكية الحسابات المصرفية إلى ضعف الوعي المالي من جهة، وعدم الثقة في المؤسسات المالية من جهة اخرى.

2- **مؤشر الإدخار**: وهو مؤشر يقيس نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية، الجدول الموالي يبين لنا مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة فيما يخص نسبة البالغين المدخرين خلال السنوات 2011-2014-2017:

الجدول رقم 16: مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة وفقا لمؤشر الادخار خلال سنوات 2011-2014-2017

السنة	2011	2014	2017
الجزائر	%4	%14	%11
الامارات	%19	%32	%29

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على the little data book on inclusion world bank group2017

يبين الجدول السابق ضعف نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر مقارنة مع الإمارات، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 4% في سنة 2011، قابلها 19% في نفس السنة في دولة الإمارات، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 11% في نهاية 2017، وتبقى هذه النسبة ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع الإمارات التي سجلت 29% من البالغين فوق 15 سنة ادخروا في المؤسسات المالية،

حيث يرجع ضعف هذه النسبة إلى عدة اسباب منها: غياب تحفيزات من المؤسسات المالية تشجع على الإدخار، تبني المواطن الجزائري لعقلية الاكتناز كطريقة لادخار امواله خارج المؤسسات الرسمية.

3- مؤشر الإقتراض: يقيس نسبة البالغين 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية، والجدول التالي يبين لنا مقارنة بين الجزائر والإمارات فيما يخص تطور هذا المؤشر في البلدين خلال سنوات 2011-2014-2017:

الجدول رقم 17: مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة فيما يخص نسبة البالغين فوق 15 سنة المقترضين من المؤسسات المالية خلال سنوات 2011-2014-2017

السنة	2011	2014	2017
الجزائر	%1	%2	%5
الامارات	%10	%15	%18.8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على the little data book inclusion world bank group

يبين الجدول السابق النسبة المئوية للبالغين 15 سنة فما فوق الذين إقترضوا من المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر والإمارات خلال السنوات 2011-2014-2017، نجد أن نسبة البالغين المقترضين في الجزائر ضعيفة لم تتجاوز 1% خلال سنة 2011، قابلتها 10% في الإمارات خلال نفس السنة، لتزيد هذه النسبة إلى 5% في الجزائر مع نهاية سنة 2017 وهي تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الإمارات التي سجلت 18.8% من البالغين إقترضوا من المؤسسات المالية خلال نفس السنة، وترجع أسباب ضعف هذه النسبة إلى غياب الثقة بين المؤسسات المالية والمواطن، وانخفاض الملاءة المالية للمواطنين الجزائريين، توجه هذا الأخير إلى مصادر أخرى للاقتراض مثل العائلة والاصدقاء.

4- مؤشر إستخدام الصراف الآلي لكل 100 بالغ: يبين لنا هذا المؤشر عدد الصرافات الآلية المتاحة لكل 100 الف بالغ، وفيما يلي جدول يبين لنا تطور عدد الصرافات الآلية في كل من الجزائر والامارات خلال السنوات 2011-2014-2017-2018-2019:

الجدول رقم 18: مقارنة لعدد الصرافات الآلية المتاحة لكل 100 الف بالغ في الجزائر والامارات خلال سنوات 2011-2014-2017-2018-2019

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
الجزائر	6.10	7.61	9.13	9.54	9.64
الامارات	53.86	61.12	65.37	64.48	60.91

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يبين الجدول عدد الصرافات الآلية المتاحة لكل 100 ألف بالغ، حيث نجد أن عدد الصرافات الآلية 6.10 صراف آلي لكل 100 فرد سنه 15 سنة فما فوق في الجزائر، في المقابل وصل هذا العدد إلى 53.86 صراف آلي في الإمارات العربية المتحدة خلال نفس السنة، وقد إزداد عدد الصرافات الآلية في الجزائر ليصل إلى 9.64 صراف آلي لكل 100 الف بالغ في سنة 2019 لكنه يبقى رقم ضعيف بالمقارنة مع الإمارات التي سجلت 60.91 صراف آلي لكل 100 الف بالغ في ذات السنة، وهي التي سجلت تراجع طفيف في هذا العدد بعد أن وصل إلى 65.37 صراف في سنة 2017، ويرجع السبب إلى توجه المواطن الاماراتي إلى إدارة حساباته المالية رقميا عن طريق تطبيقات الهواتف النقالة، اما سبب ضعف العدد في الجزائر فيرجع إلى وجود عدد كبير من الفروع البنكية والبريدية لا توفر خدمة الصراف الآلي، بالإضافة إلى إعتماد المواطن الجزائري على الطرق التقليدية في إستقبال الاجور الشهرية مثل الشيكات.

5- عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ: يبين هذا المؤشر عدد البنوك المتوفرة لتقديم خدمات مالية وبنكية لكل 100 ألف مواطن فوق 15 سنة، والجدول التالي يبين تطور عدد الفروع البنكية في الجزائر والامارات خلال سنوات 2011-2014-2017-2018-2019:

الجدول رقم 19: مقارنة لعدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ بين الجزائر والإمارات خلال سنوات 2011-2014-2017-2018-2019

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
الجزائر	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20
الامارات	11.70	12.8	11.3	10.7	9.5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يبين الجدول عدد الفروع البنكية المتوفرة لكل 100ألف بالغ، حيث نجد أن عدد الفروع في الجزائر هو 5.20 فرع بنكي لكلل 100 ألف بالغ سنة 2011، وهذا الرقم بقي ثابتا إلى غاية سنة 2019، وهو أقل من عدد الفروع المتوفرة في الإمارات حيث سجلت هذه الأخيرة 11.7 فرع في 2011، وإرتفع هذا العدد إلى 12.8 فرع بنكي سنة 2014، وسجلت الإمارات انخفاض قليل حيث اصبح عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ 9.5 فرع بنكي خلال سنة 2019، وهذا راجع إلى تطور الخدمات البنكية عبر شبكة الأنترنت واستغناء المواطن الإماراتي عن خدمة الشبابيك البنكية.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الالكتروني في تحقيق الشمول المالي، وذلك بالتطرق الى تطور وسائل الدفع الالكتروني ومؤشرات الشمول المالي في البلدين، كما قمنا بربط المتغيرين عن طريق تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي وربطها بوسائل الدفع الالكتروني وذلك للوصول الى معرفة مدى مساهمة هذه الاخيرة في تعزيز الشمول المالي، كما قمنا بعمل دراسة مقارنة بين البلدين لمعرفة الفرق الموجود بينهما وتحليل اسباب التفاوت بين البلدين في هذا المجال.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة إلقاء نضرة شاملة حول دور ومساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في الجزائر والامارات العربية المتحدة، وتطور وسائل الدفع الإلكتروني في البلدين ومحاولة معرفة واقع الشمول المالي فيهما كذلك، واكتشاف الفروقات الموجودة في البلدين.

وللإجابة على هذه الاشكالية وإثبات صحة الفرضيات، والدراسة التطبيقية تناولنا دراسة لقياس مدى تطور وسائل الدفع الإلكتروني وأن تحقيق هذه الأخيرة لا يكون إلا من خلال تطويرها وتعميمها وإتاحة فرصة الإستفادة منها لكل فئات المجتمع وخاصة دوي الدخل المنخفض، ودراسة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة وإلى أي مدى وصل إنتشاره في البلدين، ويمكن حوصلت النتائج والتوصيات وآفاق البحث على النحو التالي:

دراسة الفرضيات: من خلال الدراسة توصلنا لـ:

الفرضية الأولى: وسائل الدفع الإلكتروني لها دور في تحقيق الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية وسرعة الوصول اليها.

وسائل الدفع الإلكتروني ساهمت بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، عن طريق السرعة في أداء الخدمات المصرفية وقلة تكلفتها وبساطة إستعمالها لدى المواطنين المستبعدين ماليا، هذا ساهم في تفعيل المؤشرات الجزئية للشمول المالي كاستعمال الصرافات الآلية وإستخدام البطاقات الإلكترونية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يتم قياس نسبة تحقيق الشمول المالي في الدولة بواسطة عدة مؤشرات تبين نسب نجاحه من عدمه.

إن دراسة مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في: إستخدام الحسابات المصرفية، الإدخار، الإقتراض، فمثلا نسب الإقتراض في الجزائر ضعيفة جدا عكس الإمارات، مكنت من دراسة ومعرفة نسب تحقيقه وانتشاره في البلدين، ومنه الفرضية الثانية صحيحة.

الفرضية الثالثة: اعتماد الجزائر والإمارات العربية المتحدة على وسائل الدفع الإلكتروني ساهم في تحقيق نسبة عالية من الشمول المالي فيهما.

زيادة الوعي المالي في الجزائر خاصة بعد جائحة كورونا أدى إلى زيادة إنتشار واستعمال وسائل الدفع الإلكتروني وهو ما نتج عنه زيادة في معدلات الشمول المالي رغم أنها تعتبر نسب ضعيفة، بينما في الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر أنها تجاوزت مرحلة الدفع الإلكتروني إلى الدفع الرقمي، هذا جعلها تتربع على قائمة الدول الأعلى تحقيقا لنسب الشمول المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية جزئيا.

نتائج الدراسة:

- إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني ساهم في تحقيق وتعزيز الشمول المالي الذي بدوره اهم ساهم في تقريب الخدمات المالية للموطنين.
- سمح إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل وتسريع المعاملات المالية ووصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما سهم في تحقيق الشمول المالي وتعزيزه.
- تعتبر الجزائر من الضعيفة في إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني عكس الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر من الطول المتطورة في إستعمالها، بل وتجاوزت ذلك إلى إستعمال وسائل الدفع الرقمية.
- تعتبر الجزائر حسب مؤشر GLOBAL FINDEX ضمن الدول الضعيفة من حيث نسب تحقيق الشمول المالي فيها، أما الإمارات فتعتبر من الدول الأكثر تحقيقا لنسب الشمول المالي فيها.
- ضعف البنية التحتية البنكية وغياب النظرة التسويقية الحديثة لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كان له الدور البارز في ضعف إنتشار والبنوك وقلة فروعها وهذا جسد الضعف الشديد في إنتشارالصرافات الألية والبطاقات الإلكترونية.
- الإنتشار الواسع للبنوك وعددها الكبيرة في الإمارات العربية المتحدة رفع من عدد الفروع البنكية فيها، بدورها ساهمت في الانتشار الكبير للصرافات الالية والبطاقات الإلكترونية هذا أنعكس إيجابا في إنتشار وإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وزيادة المعاملات التجارية الإلكترونية بالبلد.

التوصيات:

- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني وذلك بزيادة عدد البنوك ونشر فروعها في المناطق المستبعدة ماليا وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع.
- تطوير البنية التحتية المصرفية وتطوير نظم الدفع والتسوية للعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إبتكار خدمات مالية إلكترونية ورقمية تناسب جميع فئات المجتمع حسب طلبهم وحاجتهم.
- العمل على نشر الوعي المالي في أوساط المواطنين، وذلك للتقليل من نسب الأفراد المستبعدين ماليا.
- الإستفادة من النموذج الإماراتي في تطوير خدمات الدفع الإلكتروني، عن طريق الإنفتاح الاقتصادي وصياغة تشريعات تقوم بحماية العملاء وتنظيم سير العمليات الدفع الإلكتروني

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ – الكتب:

1- احمد محمد غنيم، **التسويق والتجارة الالكترونية**، كلية التجارة جامعة المنصورة، دار المكتبة العصرية مصر، 2011.

2- الشورة، جلال، عايد، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009.

3- القباني ثناء علي، السواح نادر، شعبان إبراهيم ،**النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

4- ذوابة محمد عمر، **عقد التحويل المصرفي الإلكتروني دراسة قانونية مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، .2006

5- رسلان محمد، **التجارة الإلكترونية في مؤسسات التجارة فلسطين**، المستقبل العربي، لبنان، 2012.

6- فؤاد الشيخ سالم، علي فلاح الزعبي، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2020.

7- فاروق محمد الأباصيري، **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الأنترنت**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

8- محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.

9- شافي نادر، عبد العزيز، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب الناشرون، لبنان،2007.

11- محمد نور، صالح الجداية، سناء جودت خلف، **تجارة الكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012.

12- مصطفى طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

13- وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم، صالح طاهر الزرقان، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار الميسرة، عمان، 2012.

ب – المجلات:

1- أحمد خليلي، المعتز بالله الأخذاري، **واقع وسائل الدفع الالكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية حالة القرض الشعبي الجزائري**، العدد36،المجلد2، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.

2- آ سيا سعدان ،**واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وأبحاث،العدد3، مجلد 10، كلية الإقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر، .2018

3- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، العدد 02، المجلد04، جامحة الشلف، الجزائر، 2021.

4- أيمن بوزانة، **واقع الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المالية العربية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، عنابة، الجزائر، العدد، المجلد 12، 2021.

5- الرشيد بوعافية، **دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الالكترونية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد1، المجلد 2، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2014.

6- بن لخضر عبد الغاني، معمري عبد الوهاب، **تقيم وسائل الدفع الالكتروني في ظل انتشار التكنولوجيا المالية**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد3، المجلد7، جامعة طاهري محمد، بشار،الجزائر،2021.

7- بن مداني صديقة، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر: الوضع ووجهات النظر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، المجلد16، المدرسة العليا للاقتصاد، وهران، الجزائر، 2020.

8- حمدي باشا رابح، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة: العدد 04، المجلد15، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.

9- حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 23، المجلد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

10- حدة بوتبيتة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء معنية من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العراق، 2018.

11- رشا عودة لفته، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق،** مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد 1، المجلد11، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، 2019.

12- زايد مجمد، **البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، 2021.

13- شريف هنية، **دور النقود الالكترونية في تنمية الإدارة الالكترونية،** مجلة جامعة الجزائر، العدد2، المجلد33، الجزائر، 2019.

14- صورية شنبي، سعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية،** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، المجلد_03، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

15- عزاوي أسامة، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي**، مجلة العلوم التجارية وتسيير، العدد 1، المجلد 17، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2021.

16- عبد الباسط أبو الوفاء، **سوق النقود الالكترونية،** مجلة مصر المعاصرة، العدد 472، 2003.

17- عريوة محاد، محمد خاوي، **واقع وأنظمة الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري،** مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة: العدد 04، المجلد2، قسم العلوم الاقتصادية كلية، العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

18- غريب الطاوس، دريد حنان، **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية . دراسة حالة بعض التجارب العربية،** المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، العدد1، المجلد:15، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، .2021

19- فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ،مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،المجلد 6، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020 .

20- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر الدول العربية،** مجلة المنهل الاقتصادي،، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد1، ماي .2022

21- محمد السيد الفقي، **المعلوماتية والأوراق التجارية الكمبيالة كنموذج**، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، المجلد 1 مصر 2002.

22- مصعب بالي، مسعود صديقي، **مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبة والمالية، العدد2، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،الجزائر،.2016

23- نواف عبد الله باتوباره، **منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد25، المجلد 13، .1998

24- يسعد عبد الرحمن، ودان بوعبد الله، قيراط فريال، **دور المحفظة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد1، المجلد5، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021.

الرسائل والمذكرات:

1- بارش أسيا، **وسائل الدفع الالكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

3- حبال فريان، بدرات تسعديت، **القرض العقاري في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2018.

4- حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

5- حسين شحاذة الحسين، **العمليات المصرفية الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2002.

6- زهير زاوش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، .2011

7- سعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2001.

8- سيف الإسلام خميس عبد الخالق ففيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجيستير تخصص ادارة أعمال، جامعة الخليل، فلسطين.

9- عودة بوقلمونة، سهام نصر الله، **عصرنة وسائل الدفع في البنوك وآفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر، دراسة حالة بنك العربي،** مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2016.

10- نورا صباح عزيز الجزراوي، **أثر استعمال النقود الالكترونية على العملات المصرفية**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن عمان، 2011.

ج – التقارير:

1- بيار ايميل طوبيل، **بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحدث قرارات النقض الصادرة عن المحكمة الفرنسية،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000.

2- جلال الدين بن رجب، **كيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي والتعرف على محدداته،** صندوق النقد العربي، 2017.

3- صندوق النقد الدولي **متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ،2015.

4- عطية سالم عطية، **بطاقة الدفع الالكترونية وأهميتها في عصرنا الحديث،** منشورات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، مصر، 1998.

5- وليد عيدي عبد النبي، **دراسة بعنوان الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي،** البنك المركزي العراقي، العراق، 2018.

د- الهيئات:

1- الهيئة العامة للزكاة والدخل، **لائحة الفوترة الإلكترونية**، السعودية، 2020.

2- جامع ياسر، **اصلاح سياسات الادماج في الخدمات المالية الشاملة،** برنامج الأمم المتحدة، السودان، 2010.

3- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، **الدليل الإرشادي التفصيلي للفوترة الإلكترونية،** النسخة الاولى، السعودية، 2021.

خ – المواقع الإلكترونية:

1- مدونة ديوان سوفت، كل ما تريد معرفته عن الفاتورة الالكترونية، **www.dewansoft.com**، 2020/05/09، 10:50.

2- بنك برقان، **WWW.BURGAN.COM**، 2022،22:58.

3- بنك التنمية المحلية، WWW.BDL.DZ، 2022/06/12، 15:40.

4- وزارة المالية، **الفرق بين الادخار والاستثمار**،ESERVICES.MOF.GOV.AE،الامارات العربية المتحدة،2022.

5- جورج إبراهيم، www.alroeya.com، 2022/06/14، 18:50.

6- احمد البتكين، www.linkedin.com، 2022/06/06، 10:30.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Aliance for financial inclusion AFI، **measuring financial inclusion:** core set of financial inclusion indicators thailand ،2011.

2- ALEXANDRA ZINS LAURENT WEILL **THE DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSIONS IN AFRICA**. REVIEW OF DEVELOPMENT FINANCE .